

# إِشْكَالُ الْإِشْرَاقِ عَلَى مَذْهَبِ الشَّافِعِيِّ

تأليف  
الإمام عبد الرحمن بن إبراهيم بن سبأ الفزاري الشهير بالفراج  
المتوفى سنة ٤٦٠ هـ

وَيْكَلِيهِ

## مُحَمَّدُ عَلِيُّ الْفَقِيرِ إِلَى إِشْحَاقِ الشَّيْخِ زَيْدٍ

لِجَهْلِهِ

تَحْقِيقُ

مُحَمَّدُ عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْمُحَمَّدِي

دار الحديث للكتاب

# اِسْتِكْرَاةُ اَلْاِثْرِ عَلٰى فَرْهَبِ الشَّيْءِ اَفْعٰى

تأليف

الإمام عبد الرحمن بن إبراهيم بن سباع الفزاري الشهير بالفراخ

المتوفى سنة ٦٩٠ هـ

ويكيته

## مُخْتَصَرُ عِلَلِ الْفَقْرِ لِابْنِ اِسْحَاقَ الشَّيْزِيِّ

لمجهول

تحقيق

محمد بن علي بن عبد الرحمن الحميري

دار الحديث للكتاب

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

# بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

## مُقَدِّمَةٌ

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين، نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسليم تسليماً كثيراً إلى يوم الدين: فإن خير ما يقضي المرء فيه عُمره الامتزادة من العلم والفقه في دين الله، وتقليب كتب أئمتنا وفقهائنا المتقدمين من خير ما يعين طالب العلم على التبصر والتفقه، وبين يديك علق نفيس لإمام ذاع صيته ورُجِّلَ إليه، وصار المرجع في فقه السادة الشافعية في عصره، فصارت دُرَّةَ لامعة، انتظم عقدها في ثلاثة أبواب تحت كلِّ باب إشكالات التقطها من بطون الكتب وردها عليها بالدليل والتعليل؛ انتصاراً لمذهب الشافعي تارةً، وأخرى نصرة لكتابين من أهم الكتب الفقهية عند الشافعية وهما: المذهب والوسيط، وختم الرسالة بباب جعله فيما لا يسعُ جهله. وهذا الباب الثالث لم يذكره في هذه الرسالة؛ فلعله تحدّث عنه في رسالة أخرى.

والإمام في هذه الرسالة دقيق النظر، قوي الحجّة، إذا استدل أو إذا

تعقّب.

يلي هذه الرسالة رسالة أخرى مختصرة من كتاب «علل الفقه لأبي إسحاق الشيرازي»؛ ولِعَظُم مكانة الإمام في المذهب حققت هذه الرسالة اللطيفة - وإن كان مُختَصِرُها مجهول -، لأسباب:

- ١ - منزلة الإمام الشيرازي في المذهب.
  - ٢ - الكتاب الأصل «علل الفقه» حتى الآن في عداد المفقود.
  - ٣ - تصريح المُختَصِرُ بأنه اختصر أغلب الرسالة.
  - ٤ - هذه الرسالة لصيقة بما قبلها في المجموع المخطوط فكان لا بُدَّ إخراجها معها.
  - ٥ - لا يمكن أن تُطبع مفردة؛ لِصِغَر حجمها؛ فهي لا تتجاوز ثلاث ورقات.
- من أجل ما سبق استعنت الله في تحقيقها مع ما قبلها، وتم المراد بحمد الله وفضله وإحسانه، فما كان فيه من صواب فمن الله وحده، وما كان من خطأ فمن نفسي وأستغفر الله.

وكتب:



في منتصف شهر رمضان المعظم من عام ١٤٤١ هـ

القصيم - البصر، حرسها الله



## ترجمة المؤلف

### ❁ اسمه ونسبه ولقبه:

اسمه وكنيته: عبد الرحمن بن إبراهيم بن سباع بن ضياء أبو محمد  
الفزاري البصري المصري الأصل، الدمشقي<sup>(١)</sup>.

ألقابه: للإمام عدة ألقاب منها:

١- تاج الدين الفرقاح. وسبب تسميته بالفرقاح: أن في رجليه تفلح بين  
وتفركح، وهو اعوجاج الرجلين.

٢- العلامة الإمام، مفتي الإسلام.

٣- شيخ الشافعية، فقيه الشام.

٤- لقبه شيخه العز بن عبد السلام بالدُّويك؛ لحسن خطّه.

### ❁ مولده:

ولد في ربيع الأول سنة أربع وعشرين وستمائة، وخالف ابن كثير فذكر  
ولادته عام ثلاثين وستمائة.

(١) تُنظر ترجمته في: المعجم المختص للذهبي ١٣٥، طبقات ابن السكيت ١٦٣/٨،  
طبقات الإسنوي ١٤١/٢، طبقات ابن قاضي شعبة ١٧٣/٢، البداية والنهاية  
١٦١/٦٤١، فوات الوفيات لابن شاکر ٢/٢٦٣، النجوم الزاهرة ٨/٣٣، شذرات  
الذهب ٧/٧٢١، الدارس في تاريخ المدارس ١/٨٠.

### ❁ نشأته:

نشأ الإمام الفركاح في الشام في أسرة علمية؛ فوالده عالم مقرئ، وإذا نظرنا إلى جانب الحديث والفقه والنحو فأخوه أحمد مبرز في ذلك، فنشأ منذ نعومة أظفاره في كنف العلم، فسمع صحيح البخاري من ابن الزبيدي وعمره سبع سنوات؛ كون ابن الزبيدي توفي عام (٧٣١هـ).  
وكل من ترجم له ذكر أنه برع في المذهب، واشتغل بالتدريس وعمره خمس وعشرون سنة، وكتب في الفتاوى وعمره ثلاثون.

### ❁ مشايخه:

سمع الإمام من علماء كثر، هذا مرد لبعضهم:

- ١- سلطان العلماء شيخ الإسلام العز بن عبد السلام (ت ٦٦٠هـ).
- ٢- سراج الدين أبو عبد الله الحسين بن المبارك بن محمد الزبيدي (ت ٦٣١هـ)، يمني الأصل، شامي المستقر، حنبلي المذهب، سمع عليه صحيح البخاري.
- ٣- ابن اللثمي، ابن المنجأ عبد الله بن عمر الحريمي، كان مقن علا سنده، توفي (٦٣٥هـ) (١).
- ٤- الإمام شيخ الإسلام ابن الصلاح الشافعي (ت ٦٤٣هـ).
- ٥- السخاوي، أبو الحسن علي بن محمد بن عبد الصمد (ت ٦٤٣هـ).
- ٦- نجم الدين مكرم بن محمد بن حمزة بن أبي الصقر، حدث في الشام ومصر (٦٣٥هـ).

(١) يُنظر: الوافي بالوفيات ١٧ / ٢٠٢.

- ٧- أبو العز مفضل بن علي الشافعي الفقيه المحدث (ت ٦٤٣هـ).
- ٨- محب الدين أبو عبد الله محمد بن محمود المعروف بابن النجار (ت ٦٤٣هـ).
- ٩- تاج الدين أبو محمد عبد الله بن عمر ابن حمويه (ت ٦٤٢هـ).
- ١٠- زين الدين أحمد بن عبدالدائم الحنبلي (ت ٦٦٨هـ).
- ١١- سيف الدين يحيى بن الناصح الحنبلي (ت ٦٧٢هـ).
- ١٢- خالد بن يوسف بن سعد بن الحسن بن مفرج بن بكار الحافظ المفيد زين الدين أبو البقاء النابلسي (ت ٦٦٣هـ) وهو الذي تولى الإمام الفركاح المدرسة النورية بعده.
- خَرَجَ لَهُ الْبِرْزَالِي عَشْرَةَ أَجْزَاءَ صَغَارٍ عَنْ مِائَةِ نَفْسٍ.

### ❁ تلامذته:

- خرج من تحت يده جماعة من القضاة والمدرسين والمفتين، منهم:
- ١- ابنه برهان الدين أبو إسحاق إبراهيم (ت ٧٢٩هـ). المشهور بابن الفركاح.
- ٢- الإمام الحافظ المِزِّي (٧٤٢هـ).
- ٣- صدر الدين ابن الوكيل محمد بن عمر بن مكِّي الشافعي (ت ٧١٦هـ).
- ٤- نجم الدين أبو العباس أحمد ابن صصري الشافعي قاضي دمشق (ت ٧٢٣هـ).
- ٥- كمال الدين أبو المعالي محمد بن علي ابن الزملكاني الشافعي (ت ٧٢٧هـ).



- ٦ - ابن العطار الدمشقي الشافعي صاحب الإمام النووي (ت ٧٢٤هـ).
- ٧ - الشمس محمد بن رافع الرجبى.
- ٨ - علاء الدين أبو الحسن علي بن أيوب المقدسي (ت ٧٤٨هـ).
- ٩ - فخر الدين عثمان بن محمد البياني الشافعي (ت ٧٣٨هـ).
- ١٠ - الشرف بن سيده.
- ١١ - علم الدين أبو محمد القاسم البرزالي الحافظ المؤرخ (ت ٧٣٩هـ).
- ١٢ - الحافظ المؤرخ المحدث الإمام الذهبي (ت ٧٤٨هـ).
- ١٣ - ابن القلانسي، جمال الدين أبو العباس أحمد الشافعي (ت ٧٣١هـ).
- ١٤ - شهاب الدين أحمد بن حامد التنوخي الشافعي (ت ٧٣هـ).
- ١٥ - نجم الدين أبو محمد هاشم بن عبد الله التنوخي الشافعي (ت ٧٣١هـ).
- ١٦ - القاضي صدر الدين أبو الفضل سليمان بن هلال الشافعي، خطيب داريا، (ت ٧٢٥هـ).
- ١٧ - كمال الدين أبو محمد عبد الوهاب بن ذؤيب الشافعي، الشهير بابن قاضي شهبة (ت ٧٢٦هـ).
- ١٨ - ركن الدين أبو يحيى زكريا يوسف بن سليمان البجلي الشافعي (ت ٧٢٢هـ).
- ١٩ - شيخ الإسلام ابن تيمية (ت ٧٢٨هـ)<sup>(١)</sup>.

(١) أحصاهم الصفدي في الوافي ١٨ / ٥٨، وابن شاکر في فوات الوفيات ٢ / ٢٦٣.

### ❁ ثناء العلماء عليه:

قال الذهبي: قال الذهبي فقيه الشام درس وناظر وصنف وانتهت إليه رئاسة المذهب كما انتهت إلى ولده برهان الدين وكان من أذكى العالم وممن بلغ رتبة الاجتهاد ومحاسنه كثيرة وهو أجل ممن ينسب عليه مثلي.

وقال أيضًا: الإمام شيخ الإسلام، كبير الشافعية، وانتهت إليه معرفة المذهب، كان أحد الأذكى المناظرين، رأيت وسمعت كلامه في حلقة إقرانه. وهذه شهادة عيان من الإمام الذهبي للإمام.

وقال القطب البونيني: انتفع به جم غفير ومعظم قضاة دمشق وما حولها وقضاة الأطراف تلامذته.

وقال ابن السبكي: فقيه أهل الشام، كان إمامًا مدققًا نظرًا.

وقال ابن قاضي شهبة: برع في المذهب وهو شاب وجلس للأشغال وله بضع وعشرين سنة وكتب في الفتاوى وقد كمل ثلاثين سنة، وكانت الفتوى تأتيه من الأقطار.

وقال الإسكندراني: كان فقيها، أصوليا، مفسرا محدثا، له مشاركة في علوم أخرى.

وقال ابن كثير: كان ممن اجتمعت فيه فنون كثيرة من العلوم النافعة، والأخلاق اللطيفة، وفصاحة المنطق، وحسن التصنيف، وعلو الهمة، وفقه النفس.

وقال الصفدي: مفتي الإسلام فقيه الشام.

وقال ابن شاکر الکتبی: بلغ رتبة الاجتهاد، وبرع في المذهب وهو شاب.

### ❁ وظائفه:

درّس في ثلاث مدارس وهي:

١- الناصرية أول ما فتحت.

٢- درس في المجاهدية ثم تركها.

٣- دار الحديث النورية، وليها سنة ثلاث وستين وستمائة<sup>(١)</sup>.

٤- ولي تدريس البادرانية في سنة ست وسبعين وستمائة.

٥- له حلقة في الجامع الأموي<sup>(٢)</sup>.

### ❁ صفاته الخُلقية:

قال ابن قاضي شهاب: كان رحمه الله عنده من الكرم المفرط وحسن العشرة وكثرة الصبر والاحتمال وعدم الرغبة في التكسر من الدنيا والقناعة والإيثار والمبالغة في اللطف ولين الكلمة والأدب ما لا مريد عليه من الدين المتين.

ومن تواضعه أنه كان يركب البغلة ويحف به أصحابه ويخرج بهم إلى الأماكن النزهة ويباسطهم وله في القوس صورة عظيمة لدينه وعلمه وبقعه العام وتواضعه وخيره ولطفه وجوده.

وكان ديناً كريماً، حسن الأخلاق والأدب والمعاشرة والعبادة، محبباً إلى الناس، لطيف الطباع.

(١) يُنظر: الداء ، ١

(٢) يُنظر: ١٥

## ❁ صفاته الخَلْقِيَّة:

كان رحمه الله يُلثغ بالراء غينا فسبحان من له الكمال، وكان لطيف اللحية قصيرًا، أسمر، حلو الصورة، مفرّج الساقين.

## ❁ عبادته وورعه:

قال ابن قاضي شهاب: كان ملازمًا لقيام الليل والورع وشرف النفس وحن الخلق والتواضع والعقيدة الحسنة في الفقراء والصالحين وزيارتهم.

## ❁ مقارنة بينه وبين عَصْرِيَّه الإمام النووي:

كان أكبر من النووي بسبع سنين، وكان أفقه نفسًا وأذكى قريحةً وأقوى مناظرةً من الشيخ محيي الدين بكثير، ولكن كان لشيخ محيي الدين أنقل للمذهب وأكثر محفوظًا منه.

وقال الذهبي: كان بينه وبين النووي وحشة كعاده النظراء.

ولم قدم النووي من بلده أحضروه ليشغل عليه فحمل همّه، وبعث به إلى مدرسة الرواحية ليصح له بها بيت ويرتفق بمعلومها<sup>(١)</sup>، وقيل إنه كان يقول: أيش قال النووي في مزبلة؟ يعني الروضة.!

## ❁ بينه وبين ابن تيمية:

قال الذهبي: كان يبالغ في تعظيم الشيخ نقي الدين ابن تيمية بحيث أنه علّق بخطه دَرَسَهُ بالسُّكَّرِيَّة. أ-هـ. مع أن ابن تيمية من تلاميذه.

(١) المعلوم: هو الدحل أو المَرْتَب. أدته من حاشية إحسان عباس في تحقيقه لموات

## ❖ مؤلفاته:

له صاحب مقيدة ندر على محله من نعمة ونسجته فيه وكنت له يد في  
صحة وشره. وكان الشيخ عبد الله بن عبد السلام بسميه نديوث لحسن  
حبه. وكنت كثره مه.

- ١- جمع تاريخاً مفيداً، قلن الذهبي: فيه عجائب.
- ٢- شرح التسهل وسعد: لإقيد ندر تشييد، وصل فيه إلى باب  
نقص، وهو محفوظ في مجموعة إسلامية - نمدية نبوية.
- ٣- شرح قطعة من التعجير في مختصر نوجيز لابن يونس الموصللي.
- ٤- شرح الورقات لإمام الحرمين، وسمه: درحات الوصول إلى  
ورقات الأصول، وبعض الفهرس - كفه من آل البيت - تسميه: الدرقات!.
- فقد يكون له أكثر من سم، أو يكون المؤلف سقه بأكثر من اسم. وله  
سخ كثيرة منها: مكتبة كوريلي برقم ٥١٦، وأخرى في مكتبة الدولة  
Landberg-٢٥٦، وثالثة في الجامع الكبير في صنعاء برقم ١٥٣٠، ورابعة  
في الأحمدية بنوس برقم ٢٢٨٦ ضمن مجموع، وهو مطبوع.
- ٥- تعلية على نوجيز في مجلدات.
- ٦- اختصار الموضوعات لابن الجوري، قال ابن كثير: عدي بخطه.
- ٧- غاية السؤل في معرفة علم الأصول، في العقيدة. وقد حقق في رسائل  
علمية.
- ٨- الفتاوى، له نسخة في شسريتي برقم ٣٣٣، في ١٥٦ ورقة.



٩- حل غصن في باحة سمح، تقع في ورفة، في هديرية حمير  
صوبون مسير مجموع (١٩٦٥) وحدثت عنى هذا مجموع  
وحدث أن هذه ورفة لآله البرهان إبراهيم ت ١٢٩ هـ وليست لوالده وحدث  
تسببه لخصه شهاب

بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله الذي هدانا لهذا الذي كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله

١٠- مسألة في إلقاء القول غدير، منه نسخة في مكتبة تيمونية

برقم ١١١

١١- شرح على تيسير في عشر محمديت، له قف عيه

١٢- أرض نشاء ونكلاء عيه، نظرية برقم ٩٠١٠ في ٤ ورفات.

حسب فهرس معجم تاريخ التراث ١٥٥٢/٢.

١٣- ناز نقبس في ذات العيس، في نحو - مشيح نصوفية، ذكره في

هدية لعرفين ١/ ٥٢٦، وفي خزانة التراث نبوه لآله ير هيه برقم ٥٤٤٩ -

٥- ف.

١٤- نهج الذريعة إلى علم الشريعة، لم قف عيه ذكره في هدية

العارفين ١/ ٥٢٦.

١٥- مسألة في بيان حكم الغنائم، في مكتبة السيرية ٢٤٩ وهي في مركز

جامعة الماجد برقم ٢٥٧٢٣٨ مطبوعة مع رد النووي عيه عن دار نضاح في

مصر، بتحقيق د. ناصر السلامة وقد اعتمد في تحقيقه على نسخة شستريتي.

ونسخة جامعة الملك سعود، وفاته نسخة البديرية، وأخطأ أن يُقَبَّ المؤلف

بابن الفركاح، فالمؤلف هو الفركاح، وابنه يلقب بابن الفركاح.

### ❁ شعره:

له شعر جيد ومنه:

يا كريم الأباء والأجداد      وسعيد الإصدار والإيراد  
كنت سعدًا لنا بوعيد كريم      لا تكن في وفائه كسعاد  
وله:

لله أيام جمع الشمل ما برحت      بها الحوادث حتى أصبحت سمرًا  
ومبتدا الحزن من تاريخ مسألتي      عنكم فلم ألق لا عينا ولا أثرًا  
يا راحلين قدرتم فالنجاه لكم      ونحن للعجز لا نستعجز القدرا  
وله:

ما أطيب ما كنت من الوجد لقيت      إذ أصبح بالحبيب صبيًا وأبيت  
واليوم صحا قلبي من سكرته      ما أعرف في الغرام من أين أتيت  
❁ حجّه:

حج الإمام عام ٦٧٥ هـ ولندع لأحبه شرف الدين أحمد يصف المشهد  
فيقول:

حججت في سنة خمس وسبعين وست مائة، واجتمع في الحج من علماء  
الأقطار ابن العجيل من اليمن، وتقي الدين بن دقيق العيد من الديار المصرية،  
والشيخ تاح الدين الفزاري من الشام، وغيرهم، واجتمعوا في الحرم الشريف،  
وكان عز الدين عبد السلام المذكور قد حج من مصر، فجلس تجاه الكعبة  
المعظمة، وحضر أمير مكة وغيره، فارتجل خطبة<sup>(١)</sup>.

(١) ذيل مرآة الزمان ١٩/٤.

## ❁ وفاته:

توفي ضحوة يوم الاثنين خامس جمادى الآخرة سنة تسعين وست مائة<sup>(١)</sup>، بالمدرسة البادرانية، وقد عاش ستاً وستين سنة وثلاثة أشهر، وصلي عليه بعد الظهر بالأموي، تقدم للصلاة عليه قاضي القضاة شهاب الدين بن الخويي، ثم صلي عليه عند جامع حراح الشيخ زين الدين العارقي، ودفن عند والده بباب الصغير، وكان يوماً شديداً الزحام.

## ❁ أسرته:

والده: الفقيه الزاهد المقرئ إبراهيم بن سباع بن ضياء، يؤم بالرواحية<sup>(٢)</sup>.

أخوه: الشيخ شرف الدين، أحمد بن إبراهيم.

كان فقيهاً، محدثاً، إماماً في النحو واللغة وعلوم القراءات، حسن الخلق والمعاشرة كثير التودد. ولد بدمشق في عاشر شهر رمضان سنة ثلاثين وستمائة، وطلب الحديث بنفسه، وقرأ الكثير، وتولى مشيخة النحو بالناصرية، وشيخ القراءات بالتربة العادلية مع الإمامة، وتدرّس الطيبة، ثم تولى خطابة دمشق، وتوفي عشية الأربعاء التاسع عشر من شوال سنة خمس وسبعمائة<sup>(٣)</sup>.

ولده: الشيخ برهان الدين، إبراهيم.

(١) هكذا أطلقت المصادر في ترجمته، وشذّ في النجوم الزاهرة ٨/ ٣٣ فقال ٦٩١.

(٢) يُنظر: المعجم المحتصر ص ١٣٥، الوافي بالوفيات ٦/ ٣٠، المدارس في تاريخ المدارس ١/ ٨٠.

(٣) يُنظر: طبقات الإسوي ٢/ ١٤٢.

كان عارفاً بالمذهب، مطلقاً على كثير من اللغة، وكلام المفسرين،  
مشاركاً في علوم، منتصباً للاشتغال والإفتاء، ورعاً، زاهداً.

ولد بدمشق، وسمع وحدث، وأفتى ودرّس بالمدرسة البادرانية موضع  
والده، له مصنفات أشهرها: «تعليقة على التنبيه» وهي كبيرة الحجم، توفي  
ببلده في جمادى الأولى سنة تسع وعشرين وسبعمائة، وله سبعون سنة سوى  
أشهر<sup>(١)</sup>.

ابن أخيه: عمر بن أحمد بن سباع المحدث أبو حفص ابن شيخنا شرف  
الدين الفزاري الشافعي<sup>(٢)</sup>.

### ✽ وصف النسخة الخطية، ومنهج التحقيق:

يقع كتابنا ضمن مجموع هو أول رسالة فيه.

✽ الرسالة الأولى: مصدر النسخة: مكتبة الدولة/ برلين (١/٤٩٨٧)

٢٣٦- Pm- في ست ورقات. فهرس مكتبة الدولة ٤ / ٣٥٢

وهو كذلك في فهرس مكتبة ستراسبورغ في فرنسا ص ٤٨ ضمن مجموع  
برقم ٤١٩١/٣ (و ١١٩-١٢٢٩).

لم يصرح باسم الناسخ ولا تاريخ النسخ.

النسخة تامة، وخطها مقروء.

(١) المصدر السابق، الأعلام للزركلي ١ / ٤٥.

(٢) يُنظر: المعجم المختص ص ١٧٩.

✽ الرسالة الثانية: تلخيص علل الفقه لأبي إسحاق الشيرازي لمختصر

مجهول. سيأتي الحديث عنها.

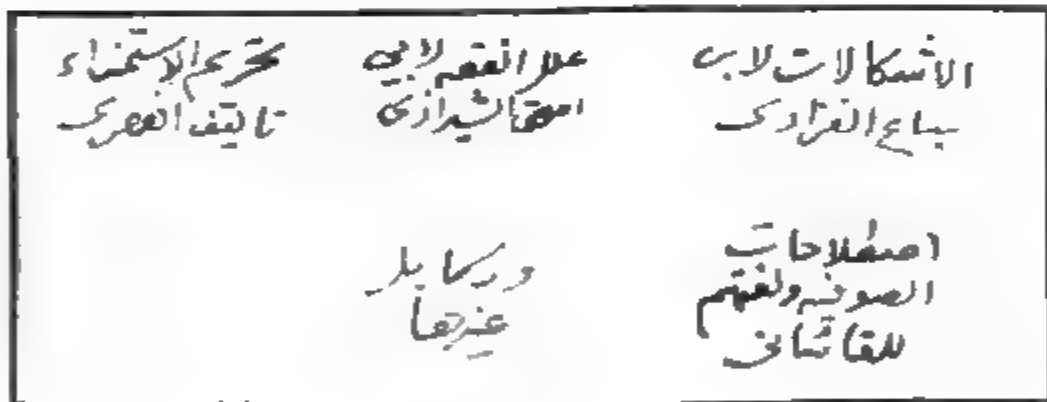
✽ والرسالة الأولى ظاهرة أنها للإمام تاج الدين؛ لأمر:

١- عزوها له على غاشية المخطوط.

٢- تصريحه في بداية المخطوط باسمه؛ مما يرفع الشك أنها لغيره.

٣- كل من ترجم له ذكر أن له تصانيف مفيدة تدل على محله من العلم وتبحره فيه، وذكروا بعضاً منها.

في فهرس آل البيت ذكروا نسخة أخرى في مكتبة ستراسبورغ في فرنسا ضمن مجموع برقم ٤١٩١ ولم أقف عليها بعد.



✽ تاريخ النسخ: الرسالة ليس عليها تاريخ نسخ، وبما أنها تقع هي

ومختصر علل الفقه ضمن مجموع واحد؛ فإن من ضمن الرسائل التي بعد

هاتين الرسالتين رسالة للإمام كمال الدين محمد بن أبي شريف (ت ٩٠٦ هـ)،

وهي رسالة بخط مصنفها عام ٨٧٧ هـ. وعليه يكون نسخ هاتين الرسالتين

مقارباً لهذا التاريخ.



## ❖ منهج التحقيق:

حسب بحثي لم تقف في معيار من على نسخة أخرى نكلاً الرصانتين.  
وسنعت لله في نعمر على هذه نسخة نغريدة، فكان أن.

- ١- نسخت النص حسب قواعد الإملاء الحديثة.
- ٢- قوبت المنسوخ على المخطوط.
- ٣- وثقت النصوص من مصدرها الأصلي أو البديله إن تعدد الأصير.
- ٤- خرّجت الأحاديث، وما كان في النصحيحين اكتفيت بالعزوة، وما كان في غيرهما نقلت حكم أئمة الشأن فيه.
- ٥- ترجمت لبعض الأئمة غير المشتهرين.
- ٦- صنعت مقدمة عزفت فيها بالرسالتين، وعرض نماذج من المخطوط.
- ٧- صنعت فهرساً للمحتويات.





# اَشْبَهَكَ الْاِتْرَاقُ عَلَى مَذْهَبِ الشَّافِعِيِّ

تأليف

الإمام عبد الرحمن بن إبراهيم بن سباع الفزاري الشهير بالفراخ

المتوفى سنة ٦٩٠ هـ

تحقيق

محمد بن علي بن عبد الرحمن الحميد

دار الحديث الكويت

## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

قال أُوحدُ المجتهدين الشيخ العلامة تاج الدين أبو محمد بن إبراهيم بن  
سباع الفزاري الشافعي خطبة مهّدها: هذه الجملة ثلاثة أبواب:

الأول: في تحديد إشكالات تردُّ على مذهب الشافعي من غير تقييد  
بكتاب.

الثاني: في إشكالات ومؤاخذات على المَهْدَب والوسيط.

الثالث: فيما يجب حفظه ولا يَسَع جهله.



## الباب الأول: في الإشكال على المذهب

منها: في كتاب اطهارة كثير، ولكننا لم نَظَل فيه التفتيش؛ لكثرة الواردِ  
ممن يعاقُ مشاركته، واقتصرنا على إشكال في كتاب التيمم لم نجد عنه  
حوادثاً في مسطورٍ ولا مذكور، وهو أن مذهب الشافعي رضي الله عنه، المشهور  
أن التيمم لا بُدَّ فيه من مسح اليدين إلى المرفقين، ولا يحور بأقل من  
ضربتين<sup>(١)</sup>.

واحتجَّ عامة أهل المذهب بالقياس على الوضوء<sup>(٢)</sup>، والقياس لا  
يعارض النص، واحتجَّ قوم بحديث عبد الله بن عمر عن النبي ﷺ: «التيمم  
ضربتان، ضربة للوجه وضربة لليدين إلى المرفقين»<sup>(٣)</sup>.

(١) يُنظر: الأم ١/ ٦٦.

(٢) يُنظر: الأم ١/ ٦٦، فتح العرير بشرح الوجيز ٢/ ٣٢٧، بحر المذهب ١/ ١٩٢.

(٣) يُنظر: سنن الدارقطني ١/ ٣٣٢، حديث رقم ٦٨٥، وإحكام في المستدرک ١/ ٢٨٧.

حديث رقم ٦٣٤، سنن البيهقي الكبرى ٢/ ١٣٥، حديث رقم ١٠١٢ بلفظ:  
«للكعبين بدلًا من «اليدين»، وقال فيه البيهقي: «رواه علي بن ظيَّان عن عُبيد الله بن  
عمر فرعه وهو خطأ، والصوابُ هذا اللفظ عن ابن عمر موقوف ورواه سليمان بن  
أبي داود الحزالي عن سالم بن عامر عن ابن عمر عن النبي ﷺ. ورواه سليمان بن أرقم  
التيمي عن الزهري عن سالم عن أبيه عن النبي ﷺ. وسليمان بن أبي -

وهذا نصُّ في المسألة المدعى<sup>(١)</sup>، إلا أنه حديث ضعيف وموقوف على ابن عمر من قوله الصحيح، هكذا ذكره البيهقي وغيره من أئمة الحديث، وهكذا احتجَّ به الشافعي رضي الله عنه من قول ابن عمر ولم يرفعه.

وفي صحيح البخاري ومسلم من حديث عمار بن ياسر أنه عليه الصلاة والسلام وصَفَ التيمم فضربَ يديه على الأرض ثم نفخهما ثم مسح بهما وجهه وكفيه<sup>(٢)</sup>.

وفي لفظٍ أنه قال لعمار: «إنما كان يكفيك أن تضربَ بيدك على التراب ثم تنفخهما ثم تمسح بهما وجهك وكفيك»<sup>(٣)</sup>.

والحديث الذي اعتمد عليه الشافعي في هذه المسألة حديث ابن الصمة، وهو من حديث أبي داود<sup>(٤)</sup> وليس مساوياً في الصحة لحديث مسلم والبخاري،

---

= داود وسليمان بن أرقم ضعيفان لا يُحتجُّ بروايتهما، والصحيح رواية معمر وغيره عن الزهري عن سالم عن ابن عمر من فعله. وبهذا قال العمري في شرح السنة ١١٤/٢.

(١) هكذا في المخطوط ورسم فوقها حرف الغاء <sup>مدعى</sup>

(٢) يُنظر: صحيح البخاري ١/٧٥، حديث رقم ٣٣٨، وصحيح مسلم ١/٢٨٠، حديث رقم ١١٠.

(٣) يُنظر: صحيح مسلم ١/٢٨٠، حديث رقم ١١١.

(٤) يُنظر: الأم ١/٦٥، مس أبي داود ١/٢٤٤، حديث رقم ٣٢٩، مختصر مس أبي داود للمثوري ١/١٠٩، حديث رقم ٣٢٠.

ولئن كان مساويًا لهما في الصحة فيلزم من العمل به ترك الحديثين جميعًا؛ فإن الكافي المنصوص عليه فيهما لا يكون كافيًا على هذا التقدير، والعمل بهما لا يلزم منه إلغاء حديث ابن الصمة؛ لأنه يُحمل على الاستحباب، والاستعمال أولى من الإلغاء، وإشكال هذه المسألة قال بعض أصحابنا<sup>(١)</sup>: أن مذهب الشافعي هو ما صحَّ من حديث عمار، وأن الشافعي إنما تركته لأنه لم يصحَّ عنده؛ ويعضدُّ هذا قول الشافعي رضي الله عنه في القديم: وقد رُوي فيه شيء عن النبي ﷺ لو أعلمه ثابتًا لم أعده<sup>(٢)</sup>.

الإشكال الثاني في كتاب الصلاة: مذهب الشافعي أن تارك الصلاة معترفًا بوجوبها لا يكفر، ويجب قتله حدًّا<sup>(٣)</sup>، والدليل على كل واحد من الحكمين مُشكل.

أما الأول: فإن الحديث الصحيح ناطقٌ بأنَّ تارك الصلاة كافر، وقد روى الترمذي عن عبد الله بن مسعود قال: «كان أصحاب رسول الله ﷺ لا يرون شيئًا من الأعمال كفرًا غير ترك الصلاة»<sup>(٤)</sup>.

(١) يُنظر: الحاوي للماوردي ١/ ٢٣٤، المذهب ١/ ٦٧.

(٢) يُنظر: بحر المذهب ١/ ١٨٠، كفاية الأخيار في حل غاية الاختصار ص ٦٠.

(٣) يُنظر: الأم ١/ ٢٩١-٢٩٢.

(٤) الذي عند الترمذي بهذا اللفظ هو عن شقيق بن عبد الله العقيلي، وهو تابعي، فلعَلَّ المؤلف وهم في النسبة ٤/ ٣١٠، حديث رقم ٢٦٢٢. وعند المروزي في تعظيم قدر الصلاة ٢/ ٩٠٤، والحاكم في المستدرک ١/ ٤٨ حديث رقم ١٢.

وقد قيل في تأويل قوله / عليه السلام في حديث جابر. «فمن تركها فقد كفر»<sup>(١)</sup> أن معناه فقد استوجب عقوبة الكافر، وهي القتل. وقيل: تعدد<sup>(٢)</sup> فيه فمن تركها جاحداً والمصير إلى التأويل بلا دليل لا يسمع؛ فلا بد من نص يسوق إلى هذا التأويل.

وأما الحكم الثاني فأشكّل من الأول دليلاً؛ فإن الحديث الصحيح بأنه لا يحل دم امرئ مسلم إلا بإحدى ثلاث<sup>(٣)</sup>. وليس ترك الصلاة واحداً منها، فلا يُترك عموم هذا الحديث إلا لمعارض، وقد عوّل أكثر المصنفين على ما روي أنه عليه السلام قال: «لُهيّت عن قتل المصلين». وفي إسناد هذا الحديث مقال<sup>(٤)</sup>، فلا تُعارض به المتفق على صحته لو كان منطوقاً، فكيف وهو مفهوم!

---

(١) اللفظ الذي أورده المؤلف ليس من حديث جابر - فيما وقفت عليه - وإنما هو من حديث بريدة بن الحصيب رضي الله عنه كما عند أحمد في المسند ٢٠ / ٣٨، حديث رقم ٢٢٩٣٧، وتعظيم قدر الصلاة للمروزي ٨٧٧ / ٢، حديث رقم ٨٩٤، والترمذي ١٣ / ٥، حديث رقم ٢٦٢١، وغيرهم. وأما حديث جابر فنصّه: «ليس بين العبد وبين الكفر إلا ترك الصلاة» كما عند أبي عوانة في مستخرجه ٦٣ / ١، حديث رقم ١٧١، وابن حبان ٣٠٤ / ٤، وقال محققه: صحيح على شرط مسلم، حديث رقم ١٤٥٣، وعند النسائي في السنن الكبرى ٢٠٨ / ١، حديث رقم ٣٢٨.

(٢) هكذا في المخطوط.

(٣) يُنظر: صحيح البخاري ٥ / ٩، حديث رقم ٦٨٧٨، ومسلم ١٣٠٣ / ٣، حديث رقم ١٦٧٦.

(٤) يُنظر: تعظيم قدر الصلاة للمروري ٩١٧ / ٢، حديث رقم ٩٦٣، سنن أبي داود ٢٨٩ / ٧، حديث رقم ٤٩٢٨، وقال محققه الشيخ شعيب: إسناده ضعيف لجهالة بعض رواته، وأطال في تخريجه.

والخلاف في هذه المسألة مع أبي حنيفة رضي الله عنه فلا يُحتج بالمفهوم<sup>(١)</sup>، واحتج لهذا الحكم بأن الصلاة إحدى دعائم الإسلام لا تدخلها النيابة بنفس ولا مالٍ فوجب القتل بتركها كالشهادة، وهذا قياس طردي، وفي الاحتجاج به خلاف بين الجدليين، وأصل مذهب الشافعي رضي الله عنه أن النص لا يُترك للقياس كيف كان، وقد روى البيهقي بإسناده إليه أنه قال: (القياس عند الضرورة)<sup>(٢)</sup>.

الإشكال الثالث في كتاب الصلاة - أيضًا - : مذهب الشافعي قديمًا وجديدًا أن آخر الإقامة كآخر الأذان لا يختلفان<sup>(٣)</sup>.

واحتج جمهور المصنفين لهذا بحديث بلالٍ أنه أمر أن يشفع الأذان ويوتر الإقامة<sup>(٤)</sup>. وفي رواية: إلا الإقامة<sup>(٥)</sup>. ويقتضي هذا أن يُقال في آخر الإقامة: الله أكبر مرة واحدة. وقد أجيب عن هذا بأن الكلمتين في آخر الإقامة في تقدير كلمة واحدة<sup>(٦)</sup>، ويقتضي هذا الجواب أن يُقال في آخر الأذان: الله أكبر أربع مرات؛ ليكون شفعًا بالإضافة إلى وتر الإقامة.

(١) يُنظر: التجريد للقدوري ١٠٢٤/٢، الباب للمنبجي الحنفي ١٥٦/١.

(٢) يُنظر: معرفة السنن والآثار للبيهقي ١٨٧/١، ومن سأل الشافعي هو الإمام أحمد.

(٣) يُنظر: نهاية المطلب ٣٦/٢.

(٤) يُنظر: صحيح البخاري ١٢٤/١، حديث رقم ٦٠٣، ومسلم ٢٨٦/١، حديث رقم ٣٧٨.

(٥) يُنظر: صحيح مسلم ٢٨٦/١، حديث رقم ٣٧٨.

(٦) يُنظر: كفاية النيه ٤١٢/٢.



الإشكال الرابع: - فيه أيضًا - قالوا. لا تعدد سجعات السهو بتعدد أنواعه<sup>(١)</sup>.

واحتجوا بحديث النبي ﷺ أنه سلم من اثنتين، وكلم ذا اليدين، واقتصر على سجدة<sup>(٢)</sup>. والمحجة بهذا فيها إشكال من جهة أن السهو في الحديث كله كلام، فلم قلتم أنه إذا انتهى بالأقوال والأفعال لا يسجد لكل نوع؟ وفي الحديث. «لكل سهو سجدة»<sup>(٣)</sup>. وهو يقتضي تعدد السجود، وقد قال العراقي - رحمه الله - في تأويل هذا الحديث أنه معنى قوله عليه السلام: «لكل ذنب توبة»<sup>(٤)</sup>. والتزليل على هذا الحديث يوجب تعدد السجود<sup>(٥)</sup>؛ لأن أفراد كل ذنب بتوبة أولى من جمع الجميع بتوبة واحدة عند من يجوز ذلك، من أهل الكلام من يشترط لكل ذنب توبة، وذلك بإحضار الجميع في الذهن حال الإجابة، ولو تعلقت الذنوب بحقوق الأدميين فلا بد من الخروج من كل واحد منها، على أن الجمع بين الحديثين أولى من إلغاء أحدهما، فقول:

(١) يُنظر: نهاية المطلب ٢/ ٢٧٧، التعليقة للقاصي الحسني ٢/ ٨٩٤، المهدب ١/ ١٧٢.

(٢) يُنظر: صحيح البخاري ١/ ١٠٣، حديث رقم ٤٨٢، ومسلم ١/ ٤٠٤، حديث رقم

٥٧٤.

(٣) يُنظر: مسند أحمد ٣٧/ ٩٧، حديث رقم ٢٢٤١٧ وقال محققه. صحيح لغيره. وسنن

أبي داود ٢/ ٢٧١، حديث رقم ١٠٣٨، وقال الشيخ شعيب: حسن لغيره.

(٤) يُنظر: الإبانة لابن بطة ١/ ٣٠٢، حديث رقم ١٤٠، ورواه ابن كثير في تفسير ٣/ ٣٧٧

سورة الأنعام آية ١٦٠ وقال: رواه ابن مردويه وهو غريب لا يصح.

(٥) يُنظر: الوسيط للغزالي ٢/ ١٩٦.

حديث ذي اليدين دليل على جوار الاقتصار على سجدتين، وهذا الحديث دليل على الأكمل، وهو أولى من إلعاء هذا الحديث بالكلية.

الإشكال الخامس، قالوا: من أحرم وحده فقتدى به آخر كان للمقتدي أجر الجماعة دون الإمام<sup>(١)</sup>.

وهذا مشكل، فإن الجماعة موقوفة على شخصين بينهما رابطة القدوة، [أ] ولا اقتداء إلا بمقتدى به، فلا ينفك أحدهما عن الآخر. /

الإشكال السادس: شرط الأربعين في الجمعة مشكل<sup>(٢)</sup>؛ احتج قوم عليه بالحديث: «من السنة في كل أربعين جمعة وفطر وأضحى»<sup>(٣)</sup>. وهذا لا حجة فيه على الجديد؛ لأنه يجوز صلاة العيد فرادى، مع أنه قرين الجمعة في الحديث، مع أن قول الصحابة: «من السنة»<sup>(٤)</sup>. أضعف الألفاظ الدالة على النقل عن رسول الله ﷺ، وأيضاً ففي إسناده كلام<sup>(٥)</sup>.

واحتج بأنه عليه السلام جمع أول جمعة في المدينة بأربعين<sup>(٦)</sup>.

(١) يُنظر: فتح العزيز في شرح العزيز ٤/٣٦٧، إغاة الطالين ٢/٥١.

(٢) يُنظر: روضة الطالين ٢/٧.

(٣) هذا الأثر عن جابر رضي الله عنه كما عند البيهقي في الكبرى ٦/٢٤٣، برقم ٥٦٧٣.

(٤) لأن جابر رضي الله عنه قال: «مضت السنة أنه في كل أربعين فما فوق جمعة وفطر وأضحى».

(٥) قال البيهقي في الكبرى ٦/٢٤٣ بعد روايته لهذا الأثر: تفرد به عبد العزيز القرشي، وهو ضعيف.

(٦) يُنظر: سنن ابن ماجة ١/٣٤٣، حديث رقم ١٠٨٢، المستدرک للحکیم ١/٤١٧، =

وهذا ضعيفٌ من وجهين: أحدهما: أن هذا وقع اتفاقاً لا عن قصدٍ.

والثاني: أن النقل الكثير على أن أول جمعة عُقدت باثني عشر رجلاً<sup>(١)</sup>.

واحتجَّ (.....)<sup>(٢)</sup> أكثر عدد اشترط فاعتُبر احتياطاً، فيقال على هذا ما يحكى عن أبي حنيفة أن من اشترط المصر الجامع والسلطان القاهر والنهر الجاري يقتضي عدداً زائداً على الأربعين، فيكون أحوط<sup>(٣)</sup>.

الإشكال السابع - فيه أيضاً - قال أصحابنا المرحوم إذا تمكن من السجود والذي رُحم عنه قبل ركوع الثانية أتم الجمعة؛ لأنه أدرك منها ركعة، وهذا المقطوع به عند العراقيين والمراوزة، قالوا جميعاً: هل يدرك الجمعة بقدوة حكمية<sup>(٤)</sup>؟

فيه وجهان: ولا شك أن مسألة الوفاق فيها قدوة حكمية؛ لأن معنى القدوة الحكمية أن يكون الإمام في فعلٍ والمأموم في غيره، وحكم القدوة منسحب عليه.

= حديث رقم ١٠٣٩، والبيهقي في الكبرى ٢٥٢/٣، حديث رقم ٥٦٠٦ وقال. هذا حديث حسن الإسناد صحيح.

(١) يُنظر: المراسيل لأبي داود ص ١٠٠، والسنن الكبرى للبيهقي ٢٤٨/٦، حديث رقم ٥٦٨٤.

(٢) بياض بمقدار كلمة.

(٣) يُنظر: تبين الحقائق شرح كنز الدقائق ٢١٧/١.

(٤) يُنظر: نهاية المطلب ٤٩٨/٢، كفاية النيه في شرح التبيه ٤٢٤/٤.

الإشكال الثامن: - فيه أيضًا نص أصحابنا على شرعية الغسل لصلاة الكسوف<sup>(١)</sup>، ويمكن أن يقال: لا شرع؛ لأن الحديث: «كسفت الشمس فخرج رسول الله ﷺ فصلّى»<sup>(٢)</sup>، ولم يذكر الغسل؛ لأن وقت الكسوف غير مصبوط، فربما تجلّت قبل الفراغ من الاغتسال.

الإشكال التاسع في كتاب الزكاة، قال أصحابنا: (العَرَضُ الجاري في حَوَلِ التجارة إذا قُرِمَ في آخِرِ حَوَلِهِ فلم يبلغ نصابًا، ثم زادت قيمته بعد ذلك بمدة قريبة زكّى للحول الماضي على أحد الوجهين، وكان ذلك الوقت ابتداء الحول الثاني)<sup>(٣)</sup>.

وهذا مشكل؛ فإن ذلك التقويم السابق إن حكمنا بفساده كان الحول الثاني من انقضاء الأول، كما نقول في التمكن من الأداء إذا تأخر فإن الحول الثاني لا يُزاد فيه بسبب تأخر التمكن، ولذلك لا يزاد فيه بسبب فساد التقويم وإن لم نحكم بفساد التقويم الأول فلا معنى لإيجاب الزكاة عن الحول الماضي، والزيادة في الحول الثاني شيء لا يقتضيه القياس ولا يشهد له الأصول، ويجوز أن يُورد هذا الإشكال على سبيل مسائل الفروق، فيقال: تأخر التمكن لا يوجب زيادة في الحول، وتأخر العلم بقيمة العرض توجب

(١) يُنظر: المذهب ١/ ٢٩٩، التهذيب ٢/ ٣٨٧.

(٢) يُنظر: صحيح البخاري ٢/ ٣٨، حديث رقم ١٠٥٨، ومسلم ٢/ ٦٢٢، حديث رقم ٩٠٤.

(٣) يُنظر: المذهب ١/ ٢٩٧، كفاية النبيه ٥/ ٤٦٢.

الزيادة، فما الفرق والجامع أن كل واحد منهما يشترط لوجوب الزكاة بعد ما وجد من الشرائط؟.

[١٣] الإشكال العاشر: فيه طاهر المذهب في أكثر التصانيف أن موالى ذوي القربى ليسوا مثلهم في الامتناع/ من الصدقة<sup>(١)</sup>.

وهو على خلاف الحديث الصحيح: «موالى القوم منهم»<sup>(٢)</sup>، في معرض الصدقة.

الإشكال الحادي عشر في كتاب الصيام: مذهب الشافعي أن تعيين صوم رمضان شرطاً<sup>(٣)</sup>.

وفيه إشكال من جهة الزمان متعين له لا يقبل غيره من الصيام وإن نواه المكلف، وقد أكد بعض المتأخرين هذا الإشكال بأن الحج لما تعيّن بالشرع ترتيبه لم نحتج إلى تعيين، وهذا التأكيد يردّ عليه أنه لو صرح في الصوم بالنفل مثلاً لم يحصل له ما نواه ولا صوم رمضان، بخلاف الحج فإنه لو عين عما اقتضاه الترتيب انصرف إلى مقتضى الترتيب بالتعيين في الصوم دون التعيين في الحج.

الإشكال الثاني عشر: الجديد من مذهب الشافعي رحمه الله أن من مات وعليه صوم يُطعم عنه<sup>(٤)</sup>.

(١) يُنظر: كفاية النبيه ٦/ ١٤٣، تحرير الفتاوى ٢/ ٥٠٠.

(٢) الحديث بهذا النص: «موالى القوم منهم». عند أحمد ٣١/ ١٢٦، حديث رقم ١٨٩٩٢، وعند البخاري ٨/ ١٥٥، حديث رقم ٦٧٦١: «موالى القوم من أنفسهم».

(٣) يُنظر: روضة الطالبين ٢/ ٣٥٠.

(٤) يُنظر: فتح العزيز ٦/ ٤٥٧.

والحديث الصحيح أنه يصوم عنه وليه، وهذا تلقيناه من الشيخ تقي الدين ابن الصلاح رحمه الله تعالى<sup>(١)</sup>.

الإشكال الثالث عشر في كتاب الحج: اتفق أصحابنا على أنه لو قتل المحرم صيداً في الحرم لم يجب عليه إلا جراء واحد<sup>(٢)</sup>.

وهذا مشكل؛ فإن الإحرام والحرم كل واحد منهما موجب للجزاء، فلأن الجزاء إما أن يسلك به مسلك الضمان، أو مسلك الكفارة، وكلاهما عندنا لا يتداخل؛ بدليل وجوب كفارات في جماع يومين، ووجوب القيمة والجزاء في الصيد المملوك، فلا يقال أنه في حكم الحدود؛ فإنه خلاف المنقول والأحكام، فإنه لو قتل نعامتين أو ثلاثاً مثلاً وجب لكل واحد جزاء وإن لم يجبر عن المنقول السابق، ومثل هذا في الحدود، ويتقضي التداخل عندنا بالاتفاق.

الإشكال الرابع عشر: إذا جامع في الحج ناسياً فسد حجه على خلاف فيه، وكذلك في الصيام<sup>(٣)</sup>.

فيقال لم كان ارتكاب محظورات الصلاة مع النسيان لا تؤثر ومحظورات الحج ليست كذلك؟، على أن حديث النبي ﷺ على خلاف هذا الحكم، فإنه روي عنه عليه السلام أنه قال: «رفع عن أمتي الخطأ والنسيان وما

(١) يُنظر: شرح مشكل الوسيط ٢٤١/٣.

(٢) يُنظر: روضة الطالبين ٢٦٢/٩، كفاية النية ٧٤/١٦.

(٣) يُنظر: الأم ١٠٩/٢، روضة الطالبين ٣٦٣-٣٧٤/٢، ١٤٣/٣.

استكرهوا عليه<sup>(١)</sup>، فالمرفوع لا يجوز أن يكون الوقوع<sup>(٢)</sup>؛ لأنه خلاف المشاهد، والخلف في كلامه عليه السلام محال، ولا يجوز أن يكون الإثم والعقوبة في الآخرة؛ لأن ذلك مرفوع عن كلامه؛ لأن العقل يقتضي بأنه لا يخاطب الناسي والمخطئ والمكره، ولا يسوغ ذلك إلا من يجوز تكليف ما لا يطاق، وأنه قول مُطَّرَح، وليس الكلام عليه، فتعين أن يكون المرفوع ترتب الحكم وثبوت موجب ارتكاب المحذور، وحيث يجب أن لا يفرق جماع الحاج في نسكه.

الإشكال الخامس عشر: وهو ما أورده بعض الفقهاء في الدروس فقال: «ظاهر المذهب أن جماع الناسي لا يؤثر في الصوم، وفي الحج قولان مشهوران فما الفرق والجامع شمول عذر النسيان للموضوعين»<sup>(٣)</sup>.

فُسِّمَ له النقل، وأجيبَ بأن الحج له / صورة ظاهرة من التجرد عن [٣ب] المخيط وكشف الرأس والنعل، وذلك يمنع من النسيان، فإذا اتفق على نذور

(١) قال السبكي في طبقاته ٢/ ٢٥٣: هذا الحديث كثر ذكره على ألسنة لفقهاء... وقفت على كتاب اختلاف الفقهاء للإمام محمد بن نصر... فأبصرت فيه في باب طلاق المكره وعتاقه ما نصه: ويروى عن النبي ﷺ أنه قال «رفع الله عن هذه الأمة الخطأ والنسيان وما أكرهوا عليه» إلا أنه ليس له إسناد يحتج بمثله. انتهى. فاستفدت من هذا أن لهذا اللفظ إسناداً ولكنه لا يثبت. وأطال في نصب الراية ٢/ ٦٤ في جمع طرق الحديث والكلام عليه.

(٢) هكذا في المخطوط.

(٣) يُنظر: كفاية النية ٦/ ٣١٩، بحر المذهب ٣/ ٢٥٩.



نسبت إلى تغريط من الحاج بخلاف الصوم، فأَسباب التذكر منها في الحج أكثر منها في الصيام؛ ولهذا أبطل الصوم بالأكل الكثير على أحد الوجهين؛ لأن الزمان من أسباب التذكر، فُسِّلَ هذا الفرق لقائله، وعورض بأن بطلان الصوم بالأكل الكثير لم يكثُر إلا أنه يُذهب مقصود الصوم من الخوى والجوع بخلاف الأكل القليل، ويَرُدُّ على هذا سؤال آخر وهو أن أحوال المصلي من توجَّهه ووقوفه وقراءته واستقباله أسبابٌ تذكره بالصلاة في زمان قصير، بخلاف الحج فإنه وإن خالف العادة إلا أن طول الزمان يجعله مألوفًا، فإن الشيء السادر إذا طال زمانه أُعتيدَ، فيكون النسيان أبعد وقوعًا من المصلي من غيره، مع أنه مؤثر في ما يرتكبه المصلي من المحظورات بالاتفاق.

الإشكال السادس عشر. فيه أيضًا قالوا: الحج يجب المضي في فاسده<sup>(١)</sup>.

وهو مخالف لسائر العبادات؛ فإنها بالفساد ينقطع حكمها، ولا يبقى شيء من عهدها، ويَبْنُو على هذا أنه لو ارتكب شيئًا من المحظورات وجب عليه موجهه؛ لأن الإحرام باقٍ، فقليل: الصوم كذلك، فإنه إذا أفسده لزمه المضي في فاسده، بمعنى أنه لا يجوز له تناول شيء من المفطرات في نهار رمضان بعدما جامع؛ لاشتراك العبادتين في أنه يَأْثُم من ارتكبه محظورًا من محظوراتهما بعد إفسادهما.

الإشكال السابع عشر: فيه أيضًا قالوا: يختص دم التمتع والقران بغير حاضري المسجد الحرام<sup>(٢)</sup>.

(١) يُنظر البيان للعمري ٢٢٢/٤، روضة الطالبين ٤٣/٣.

(٢) يُنظر روضة الطالبين ٤٦/٣، مغني المحتاج ٢٨٨/٢.

فقل: المتمتع ثابت فيه ذلك بالنص، وقد ذكر الفقهاء فيه معنى يختص  
بغير حاضري المسجد الحرام، وهو الترفُّه، تعيين ميقات الحج، فأما القارن  
فالمعنى في الدم في حقه أنه ترَفُّه بدخول أحد النُّسكين في الآخر<sup>(١)</sup>، وهذا معنى  
يَعُمُّ المَكِّيَّ والآفاقي.

الإشكال الثامن عشر، في كتاب البيوع: اعتمد الأكثرون<sup>(٢)</sup> في خيار  
الشرط على حديث حبان<sup>(٣)</sup> أنه كان يُخدع في البيوع، فازداد أهله الحجرَ عليه،  
فقال له النبي ﷺ: «من بايعت فقل: لا خِلافة، وأنت بالخيار ثلاثاً»<sup>(٤)</sup>.

وعلى هذا الحديث ثلاثة أسئلة، الأول: من جهة الإسناد فإنه غير متفق  
عليه<sup>(٥)</sup>.

الثاني: أنه يدل على أن البائع لا حجر عليه للفسه، والشافعيون لا يقولون  
به فلا يسوغ لهم إطرأحه في حكم وإعماله في حكم.

الثالث: أن مجرد ثبوت قول العاقد «لا خِلافة» لا يكفي في ثبوت الخيار  
على المشهور من المذهب، فكيف يصح التمسك بحديث من ترك مطوقه؟.

(١) يُنظر: إعانة الطالبين ٢/ ٣٣٢.

(٢) يُنظر: روضة الطالبين ٣/ ٤٤٦، بحر المذهب ٤/ ٣٨٨.

(٣) قال ابن حجر في فتح الباري ٤/ ٣٣٧: هو: حَبَّان بن منقذ. وهو عند ابن ماجة مصرحاً  
به ٢/ ٧٨٩ برقم ٢٣٥٥.

(٤) يُنظر: صحيح البخاري ٣/ ٦٥، حديث رقم ٢١١٧، مسلم ٣/ ١١٥٥، حديث رقم  
١٥٣٣.

(٥) بل هو متفق عليه من حديث ابن عمر رضي الله عنهما.

الإشكال التاسع عشر، فيه أيضًا قالوا في باب الربا: كُلُّمَا عقدت النار  
أجزائه لا يباع بعضه ببعض<sup>(١)</sup>، وَذَكَرَ في المُسْكِر<sup>(٢)</sup> وجهين.

مع أن النار قد عقدت أجزائه، ولم يوجهوه توجيهًا شافيًا.

[١٤]

الإشكال الموفي عشرين: قالوا: بيعُ الثمرة قبل الإدراك مجردة من/  
صاحب الأصل جائز<sup>(٣)</sup>.

وهذا مشكل؛ فإنه داخل في قوله عليه السلام: «أرأيت إن أهلك الله  
الثمره فبم تأكل مال أخيك؟»<sup>(٤)</sup>. وذكر بعض أصحابنا في هذه المسألة  
وجهين، واختار المنع<sup>(٥)</sup>، وهو الصحيح، ويُتصور أن تكون الثمرة لشخص  
والشجرة لآخر بالوصية، وبالباع إذا باع الشجرة والثمره قد أبرت فبقيت على  
ملك البائع فباعها من صاحب الأصل قبل الإدراك.

الإشكال الحادي عشرون: فيه أيضًا قالوا: من القواعد في العقود أن كل  
شرط لا يضر عدمه إذا وقع العقد فاسدًا لم يكن فسادُه زائدًا على عدمه من  
الأصل<sup>(٦)</sup>.

(١) يُنظر: مغني المحتاج ٦/ ٣٣٥.

(٢) قال الناسخ في الحاشية: «لعله المُسْكِر».

(٣) يُنظر: نهاية المطلب ٥/ ١٤٧.

(٤) عند البزار ١٣/ ١٧٤ برقم ٦٦١٢: «أرأيت إن مع الله الثمرة فبم تأكل مال أخيك»

ولم أقف على سياق المؤلف.

(٥) يُنظر: شرح مشكل الوسيط ٣/ ٨٧.

(٦) يُنظر: فتح العزيز ٨/ ١٩٥.

ودليل هذا من حيث النظر ظاهر؛ لأن الفساد عدم من جهة الشرع إلا أنه يطل.

الإشكال الثاني عشرون: فيه أيضًا ظاهر المذهب أن استعادة الشاة لئسها لا يجوز<sup>(١)</sup>.

وهو على خلاف الحديث الصحيح في قوله عليه السلام: «والمنحة مردودة»<sup>(٢)</sup>، فإنها في كلام العرب الشاة تُستعار لتحلب مدة ثم تُرد إلى أهلها، وقد ذكر بعض أصحابنا وجهًا في المسألة<sup>(٣)</sup>؛ لورود الحديث فيها.

الإشكال الثالث والعشرون: اتفق أصحابنا على أن الشيع لو أسقط حقه من الشفعة قبل بيع الشريك لا يسقط حقه<sup>(٤)</sup>.

والذي يقتضيه الحديث الصحيح أنه متى أعلمه بالبيع فلم يأخذه فلا شفعة له؛ لأنه عليه السلام قال: «لا يحل للشريك أن يبيع حتى يؤذن شريكه، فإن لم يفعل فهو أحق به»<sup>(٥)</sup>، فجعل الأخذ عقوبة على إخفاء الشريك البيع

(١) يُنظر: المذهب ٤٨/٢، أسى المطالب ٦٢/٢ وكذلك عند الشافعية «يحرم استئجار الشاة للنبها»، كما في كفاية النيه ٢٠٦/١١.

(٢) أخرجه أبو داود من حديث أبي أمامة رضي الله عنه ٤١٧/٥ رقم ٣٥٦٥ وقال الشيخ شعيب: صحيح لغيره.

(٣) يُنظر: الفرر البهية في شرح البهجة الوردية ٢٣٢/٣ وحكاها عن القاضي أبي الطيب وابن الصباغ والمتولي.

(٤) يُنظر: البيان ٣٠٨/٩.

(٥) الحديث عند مسلم ١٢٢٩/٣ رقم ١٦٠٨، وفي سنن أبي داود ٣٧٣/٥ برقم ٣٥١٣، وصحح الشيخ شعيب إسناده، وعند البيهقي في السنن الصغير ٣١٤/٢ رقم ٢١٣٦.

من الشفع فلا تثبت في غير هذه الصورة؛ لأنه على خلاف الأصل، وقد اسدل على هذا بقوله عليه السلام: «الشفعة في ربيع لم يقسم»<sup>(١)</sup>. وهذا يعم ما إذا علم الشريك وما إذا لم يعلم، وهذا لا يتم لا مجمل<sup>(٢)</sup> مدليل تناوله البيع والوصية والهبة، ولا شفعة في غير المعاوضة، ولش كان عامًا فيسرد على خصوص الحديث الآخر، ويجب هذا؛ فإنه تعليل لمخالفة الدليل، وتكثير لموافقة القياس.

الإشكال الرابع والعشرون: اعتمدوا في المساقاة على حديث السي<sup>(٣)</sup> أنه عامل أهل خيبر على شطير ما يخرج من ثمر وررع<sup>(٤)</sup>. وقالوا: لا بد في المساقاة من تعيين المدة<sup>(٥)</sup>.

ولا يصح مطلقًا، ولا على مدة مجهولة، وهو على خلاف قوله عليه السلام: «نقرهم ما أقرهم الله»<sup>(٦)</sup>. وهو آخر الباب، وبالله التوفيق.



(١) لم أقف عليه بهذا النص، وعند البخاري ٣/ ٧٩ برقم ٢٢١٣: «الشفعة في كل ما لم يقسم»

(٢) هكذا في المخطوط ورسم فوقها حرف الطاء، فلا مجمل

(٣) الحديث عند البخاري ٣/ ١٠٤ برقم ٢٣٢٨، ومسلم ٢/ ١١٨٦ برقم ١٥٥١.

(٤) يُنظر: فتح العزيز ١٢/ ٩٩، روضة الطالبين ٥/ ١٥٦.

(٥) يُنظر: معرفة السنن والآثار للبيهقي ١٣/ ٤٠٧ برقم ١٨٦٦٤.

**الباب الثاني: في المباحث المتعلقة  
بكلام الشيخين رحمهما الله تعالى**

الأول منها: قال الشيخ أبو إسحاق - في المستحاصة المنحيرة في حكمها في صوم رمضان - (إذا كان الشهر ناقصًا لزمها بعد الشهرين يوم واحد)<sup>(١)</sup> وغلط في هذا؛ فإن الناقص والكامل في حكم واحد، واعتذر عنه بأنه أراد أنها صامت شهرًا تامًا، واحتج بقوله: فإن كان الشهر الذي صامته ناقصًا الثاني: قال في السجّادات: (إذا ترك خمس سجّادات لزمه سجّدتان وركعتان)<sup>(٢)</sup>.

هذا غلط؛ فإن القاعدة أنا نأخذ بالأحوط، والتقدير الأشد، وذلك  
[ب] إيجاب ثلاث ركعات / .

وتقديره أنه ترك سجدة من الأولى، وسجّتين من الثانية، وسجّتين من الثالثة، فيجبر الأولى، وتبطل ثلاث ركعات.

الثالث: قال في باب الاعتكاف: (وإن ندر أن يعتكف العشر الأخير من رمضان، دخل فيه ليلة الحادي والعشرين قبل غروب الشمس)<sup>(٣)</sup>.

(١) يُنظر: المذهب ١/ ٨٣.

(٢) المصدر السابق ١/ ١٧١.

(٣) المصدر السابق ١/ ٣٥١.

وعليه مؤاخذه لفظية، فإن ليلة الحادي والعشرين لا تكون قبل غروب الشمس.

والصواب في هذا عبارة الشافعي رضي الله عنه في المختصر: (دخل في آخر يوم العشرين)<sup>(١)</sup>.

الرابع: قال في كتاب الصيام: (إذا صام يوم الشك عن رمضان لم يصح صومه؛ لقوله عليه السلام: «لا تستقبلوا الشهر استقبالاً»)<sup>(٢)(٣)</sup>.

وهذا الحديث لا يطابق في الظاهر ما سبق من الدعوى؛ فإن استقبال الشهر أن تصوم قبله صياماً غيره، إلا أن يصام منه.

الخامس: قال في حج المرأة وحدها، وحكى عن الكرايسي<sup>(٤)</sup> يعني عن الشافعي رضي الله عنه أن الطريق إذا كان آمناً جاز لها الخروج من غير نساء. قال الشيخ: (وهو الصحيح؛ لما روى عدي بن حاتم أن النبي ﷺ قال: «بوشك أن الظعينة تخرج من الحيرة حتى تطوف بالكعبة بغير جوار»)<sup>(٥)(٦)</sup>.

(١) يُنظر: المختصر ٣٢٨/١ بتحقيق الشيخ عبد الله الداغستاني فقد أجاد في تحقيقه.

(٢) يُنظر: المذهب ٣٤٦/١.

(٣) يُنظر: مسند أحمد ٤٤٥/٣ برقم ١٩٨٥، السنن الكبرى للبيهقي ٤٢٧/٨ برقم ٨٠٢٤.

(٤) الكرايسي: الحسين بن علي بن يزيد، تلميذ الشافعي، كان عالماً بالفقه والحديث، له كتاب: الشهادات.

يُنظر: طبقات السكي ١١٧/٢، طبقات ابن قاضي شهة ٦٣/١.

(٥) يُنظر: المذهب ٣٦٣/١.

(٦) الحديث أخرجه البخاري ١٩٧/٤ برقم ٣٥٩٥.



قيل: دلالة هذا الحديث على المدعى ضعيفة؛ فإنه سبق الإخبار بما سبق مما يدل على كثرة الأمن، فليس فيه دليل على أن هذا الواقع جائز أو غير جائز؛ فإن النبي ﷺ أخبر بأمور من أشراط الساعة، منها ما هو مكروه: كالسرّي، في قوله ﷺ: «تلد الأمة ربتها»<sup>(١)</sup>. ومنها ما هو حرام كتزوير المساجد والسقف بالذهب<sup>(٢)</sup>، وما هو محمود كصدق رؤيا المؤمن. وإذا كان هذا الحديث ضعيف الدلالة<sup>(٣)</sup> لا يعارض النص الصريح في قوله ﷺ: «لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر أن تسافر فوق ثلاث إلا مع زوج أو محرم»<sup>(٤)</sup>.

السادس: قال في الحج راكباً أنه أفضل من الحج ماشياً؛ لأن النبي ﷺ حج راكباً<sup>(٥)</sup>.

(١) الحديث أخرجه مسلم ١/٣٦ برقم ٨.

(٢) حديث ابن عباس. «لترحرفنها كما رحرفت اليهود والنصارى» أخرجه البيهقي في الكرى ١٥٧/٥ برقم ٤٣٥٥ ونقل محققه نصحيح لأبيه عنه مع حديث أسر بعد هذا الحديث. «لا تقوم الساعة حتى يتدمر المساجد»

(٣) حديث ولادة الأمة ربتها صحيح رواه مسلم كما في تحاشية السفة، وحديث تصديق رؤيا المؤمن أيضاً صحيح؛ فقد رواه مسلم ١٧٧٣/٤ برقم ٢٢٦٣ فقد يكون تضعيف المصنف لأحاديث الزخرفة.

(٤) الحديث أخرجه البخاري ٢/٤٣ برقم ١٠٨٨. ومسلم ٢/٩٧٥ برقم ١٣٣٨

(٥) كما عند البخاري ٢/١٣٣ برقم ١٥١٧. «نحج على الرحل من حديث أسر رضي الله عنه»

فقيل له: لو كان الحج راكبًا أفضل لما كان إذا نذر الحج ماشيًا فحج راكبًا لزمه الدم، وكان مسيئًا، وإذا نذر الحج راكبًا فحج ماشيًا لزمه الدم من غير إساءة.

السابع: قال في تصرف المشتري في البيع أن تصرفه عتقًا جعل إمضاء عند أبي إسحاق<sup>(١)</sup>، بخلاف البيع والهبة والوطء، وعلّل هذا الوجه بأن العتق لو وجد قبل العلم بالعيب منع الرد فأسقط خيار الشرط وخيار المجلس، بخلاف البيع والهبة فإنه لو وجد قبل العلم بالعيب لم يمنع الرد. وهذا يبطل ما ذكره في باب المصراة أن البيع قبل العلم بالعيب يمنع الرد<sup>(٢)</sup>.

الثامن: قال في العارية: (إذا ركب دابة لغيره ثم اختلفا فقال المالك: أكرمتكها فلي الأجرة، وقال الراكب: بل أعرتنيها فلا أجرة لك... المسألة)<sup>(٣)</sup>. قال في توجيه قول من قال القول قول الراكب؛ لأن المالك أقر بالمنافع له، ومن أقر لغيره بملك ثم ادعى عليه عوضًا لم يقبل قوله. وهذا التعليل يشكل بما قبله وما بعده، أما الذي قبله فلذكره فيما إذا قال: بعتكها. وقال: بل وهبتها. فإن القول قول المالك، مع أنه اعترف له بالعين، ويدعي عوضًا.

(١) يُنظر: المذهب ٦/٢.

(٢) يُنظر: المذهب ٤٧/٢.

(٣) المصدر السابق ١٩٤/٢.

وأما بعدُ فقله فيما إذا اختلفا/ على العكس من هذه الصورة أنهما اتفقا [١٥] أن الملك له، واختلفا في صفة الانتقال إليه، وكان القول قول المالك، فهذا يقتضي أيضًا أن القول في هذه المسألة قول المالك.

التاسع: قال في العصب إذا ردَّ العين المغصوبة وقد نقصت قيمتها لم يضمن<sup>(١)</sup>. واحتج بأن المالك لا حقَّ له في القيمة مع بقاء العين.

وهذا مشكل؛ فإنه يلزم على قياس هذا التعليل إذا تلفت العين أن تجب لقيمة من حين التلف إلى حين التأدية، والحكم أنها تجب من حين القبض إلى حين التلف؛ فقد تعلق حق المالك بالقيمة مع بقاء العين.

العاشر: احتج الشيخ أبو إسحاق على أنه إذا قال: «أيما امرأة تزوجتها فهي طالق» ثم تزوج لم تطلق؛ لقوله عليه السلام: «لا طلاق قبل نكاح»<sup>(٢)(٣)</sup>.

والكلام على هذا التمثيل من وجهين:

أحدهما: أن المنفي في الحديث الطلاق الواقع، وأنه مستقبل النكاح، فأما المعلق فهو محل النزاع، ولا ينفيه الخبر الثاني أن المنفي بالحديث لطلاق، والموجود من هذا الشخص التعليق، وهما متغايران؛ لما عرف من اختلاف أحكامهما.

(١) المصدر السابق ٢/ ٢٣.

(٢) المصدر السابق ٣/ ٣.

(٣) الحديث أخرجه ابن ماجه ٣/ ٢٠٢ برقم ٢٠٤٨ وقال محققه الشيخ شعيب: حسن لغيره، والبيهقي في الكبرى ١٥/ ١٩٦ برقم ١٤٩٨٣.

الحادي عشر قد شيع أبو حامد النعماني رحمه الله في أول الوسيط  
في تحليل تفرد الماء بظهوره أنه مختص بسرع من النطافة والرقعة، وتفرد في  
التركيب.

والماء بسيط لا تركيب فيه.

الثاني عشر قد في صلاة الجمعة (أو خطب بأربعين فافضوا ثم جاء  
أربعين مكانهم فصلوا بهم الجمعة جاز) (١).

وهذا عنده، وفتى عليه النعماني، والذي نص عليه جماعة المصنفين  
أنه لا تعتد الجمعة بأربعين سمعوا ركز الخطبة (٢).

الثالث عشر قد في كتاب الاعتكاف في تعديد أركان الاعتكاف، أن  
المعتكف أحد الأركان (٣).

(١) ١١٢/١

(٢) يُنظر: المهدب ٣٠٩/١

(٣) النعماني أبو شامة عبد الرحمن بن محمد بن أحمد النعماني (ت ٤٦٩ هـ) من  
أصحاب أبي بكر بغداد، من علماء شافعية في مرو، ثقة حليل تقدر، واسع الشرح، له  
مصنفات كثيرة، منها: إلهة، نعمه، روى عنه البغوي.  
يُنظر: صفات بن صلاح ٥٤٩، صفات نسكي ١٠٩، صفات ابن قاضي  
نهاية ٢٤٨/١.

(٤) يُنظر: روضة الطالبين ٧/٢، معني المحتاج ٣٩٨/١.

(٥) يُنظر: المهدب ٣٥٠/١

ولم يُعَدَّ الْمُصَلَّى رَكْنًا مِنَ الصَّلَاةِ، وَعَدَّ الْعَاقِدَ رَكْنًا فِي الْبَيْعِ<sup>(١)</sup>،  
وَاضْطَرَبَ كَلَامُهُ فِي هَذَا اضْطِرَابًا شَدِيدًا، وَلَمْ أَجِدْ فِي ذَلِكَ تَلْخِيصًا شَافِيًا، وَقَدْ  
أَشَارَ الشَّيْخُ إِلَى كَلَامٍ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ.

الرَّابِعُ عَشَرَ: قَالَ فِي الصِّيَامِ: (الرَّكْنُ الثَّانِي: الْإِمْسَاكُ عَنِ الْمَقْطَرَاتِ،  
وَالْمَقْطَرَاتُ ثَلَاثٌ: دُخُولُ دَاخِلٍ، وَخُرُوجُ خَارِجٍ، وَالْجَمَاعُ)<sup>(٢)</sup>.

وَهَذَا الْحَصْرُ يَبْطُلُ بِالرَّدَّةِ؛ فَإِنَّمَا تَفْسُدُ كُلُّ عِبَادَةٍ. قَالَ إِمَامُ الْحَرَمِيِّنَ<sup>(٣)</sup>،  
وَالْحَنَوِيُّ بِنَايَ عَقْدِ الصَّوْمِ، وَيَقْطَعُ دَوَامَهُ إِذَا عَرَضَ.

الخَامِسُ عَشَرَ: قَالَ فِي قُبْلَةِ الصَّائِمِ: (قَالَ الْعُلَمَاءُ: وَلَا تُكْرَهُ الْقُبْلَةُ فِي  
الصَّوْمِ)<sup>(٤)</sup>.

وَهَذَا الْإِطْلَاقُ يَبْطُلُهُ أَنَّ مَا لَكَآ رَحِمَهُ اللَّهُ يَكْرَهُ الْقُبْلَةَ لِلصَّائِمِ<sup>(٥)</sup>.

السَّادِسُ عَشَرَ: قَالَ فِي الْحَجِّ: (إِذَا لَمْ يَكُنْ مَحْرَمًا لَمْ يُلْزَمْهَا الْخُرُوجُ)<sup>(٦)</sup>.

وَهَذَا لَا يَصِحُّ؛ لِأَنَّ الزَّوْجَ يَقُومُ مَقَامَ الْمَحْرَمِ بِالِاتِّفَاقِ، وَالنِّسْوَةُ الثَّقَاتُ  
عَلَى خِلَافٍ فِيهِنَّ.

(١) يُنْظَرُ: الْوَسِيطُ ٥/٣.

(٢) يُنْظَرُ: الْوَسِيطُ فِي الْمَذْهَبِ ٥٢٤/٢.

(٣) يُنْظَرُ: نَهَايَةُ الْمَطْلَبِ ٦٦/٤.

(٤) يُنْظَرُ: الْوَسِيطُ ٥٢٨/٢.

(٥) يُنْظَرُ: مَوَاهِبُ الْجَلِيلِ فِي شَرْحِ مُخْتَصَرِ خَلِيلٍ ٤١٦/٢.

(٦) يُنْظَرُ: الْوَسِيطُ ٥٨٥/٢.

السابع عشر: قال في المتمتع: (ويلزمه الدم لأمرين، أحدهما: ذبحه [٥٥] لأحد الميقاتين إذا أحرم بالحج من مكة، والثاني أن/ زَحَمَ الحج في أشهره بالعمره<sup>(١)</sup>).

فيقال: إن كان يعني أن كل واحد من هذين المعنيين مستقل بالعلية؛ لوجوب الدم، ففي أي شيء يظهر فائدتها؟ وكيف يصح ذلك والأصحاب واقفون على أن المتمتع لو عاد إلى الميقات سقط عنه الدم، ولو استقل كل واحد بالتعليل لخرج هذا عن أحد الوجهين؛ فإنه لحق فيه من الحج بالعمره من دون دم أحد الميقاتين، فإن عني أن كل واحد جزء للعلية فهما أمر واحد لا أمران.

الثامن عشر: قال في قبض الصبي أنه لا يصح؛ لأنه سبب ملك، أو ضمان<sup>(٢)</sup>.....<sup>(٣)</sup> القبض المنحصر في المودع والمرتهن والملتقط، ولا يصح أن يكون قبض الصبي؛ لأنه يبطل بقضه الهدية ليوصلها إلى المهدى إليه، فإنه لا يضمن، ولا يملك بهذا القبض.

التاسع عشر: قال في الودك التحس: (إن قلنا: يطهر بالغسل يجوز بيعه، وإن قلنا لا يطهر بالغسل ففيه قولان)<sup>(٤)</sup>.

(١) يُنظر: الوسيط ٦١٥/٢.

(٢) يُنظر: الوسيط ١٢/٣.

(٣) كلمة لم تظهر لي وهذا رسمها: **ضمان يقربك**

(٤) يُنظر: المذهب ١٠/٢.

وهذا مخالف لنقل جمهور الأصحاب، والقياس أيضًا، وأن المجاسة عندنا تمنع صحة البيع، وإن وجدت المنفعة<sup>(١)</sup>.

العشرون: قال في باب: ما يلحق من النسب: (لو قذف وثبت زنا سقط حد القذف، ولو ادعى القاذف أنه زنا وأقام اليقينة على ذلك سقط الحلد عنه، ويكفيه شاهدان)<sup>(٢)</sup>.

قال الشيخ تقي الدين ابن الصلاح: هذا غلط، فلا يعول عليه، فلا بد من أربعة شهود؛ كما قال الله تعالى: (ولم يأتوا بأربعة شهداء فاجلدوهم ثمانين حلدة).

قلت: التخليط للغزالي في هذه المسألة غلط؛ فإن نقل المذهب كما قال عزالي ذكره صاحب التهذيب وغيره، وقد قال فيما بعد هذا: فإن لم يكن له ستة فهل له أن يطلب يمينه؟، فيه وجهان. فإن قلنا: له ذلك، فلو نكل حلف قاذف وسقط عنه الحد، ولم يعد الشيخ هذا غلطًا، فكيف يُنكر سقوط الحد شاهدين؟، ولا ينكر سقوطه بيمين مردودة؟!.

فبهذا تمام عشرين مبحثًا من المباحث التي تؤخذ من المساطير سرداها بذكره للمتتبع، وتبصرة للمبتدي، وبها تمام خمسة وأربعين سؤالًا من أول الجزء إلى هنا.

(١) يُنظر: المجموع شرح المذهب ٥٩٩/٢.

(٢) يُنظر: الرسيط ٧٩/٦.



واختتام هذا الفن بخمسة أبحاث مما اختلف فيه كلام الشيخين رضي الله عنهما.

الأول: قال الغزالي في الحائض في عبور المسجد: (إذا لم تأمن التلويث لا يجوز؛ فإن أَمِنَتْهُ فوجهن)<sup>(١)</sup>. وقال أبو إسحاق: (إن أمنت جارك لها العبور كالجيب، وإن لم تأمن فوجهن)<sup>(٢)</sup>. وكلام الغزالي أفقه وأصح.

الثاني قال الغزالي: (البصير والأعمى في الإمامة سواء؛ لأن كل واحد منهما فيه فضيلة فتقابلا)<sup>(٣)</sup>. وقال الشيخ أبو إسحاق: (البصير أولى من الأعمى)<sup>(٤)</sup>. وهو الصحيح؛ لأن فضيلة البصير أنه يبصره يتجنب النجاسات، وهذا شيء يعود إلى صحة الصلاة، والأعمى فضيلته ترك النظر إلى ما يلهي، وذلك من باب كمالها، ورعاية ما يرجع إلى الصحة أولى من رعاية ما يرجع إلى الكمال؛ ولهذا كان الفقيه أولى من المقرئ.

الثالث: قال الشيخ أبو إسحاق فيمن سبقه الحدث/ أنه يجوز له إخراج بقية الحدث إذا....<sup>(٥)</sup> على القديم<sup>(٦)</sup>.

[١٦]

(١) يُنظر: الوسيط ١/ ٤١٣.

(٢) يُنظر: المهذب ١/ ٧٧.

(٣) يُنظر: الوسيط ٢/ ٢٢٦.

(٤) يُنظر: المهذب ١/ ١٨٧.

(٥) ها دائرتين صغيرين وكأن الكلام يكون: لحدث إذا على القديم. فيكون الكلام

مستقيماً. وهذه صورتها: لحدث إذا على القديم

(٦) يُنظر: المهذب ١/ ١٦٤.

وقال الغزالي: (ليس له ذلك)<sup>(١)</sup>. وهذا هو الصحيح؛ فإن الحدث لا يحور في الصلاة، وهذا على القديم مصل؛ بدليل: أنه لا يحوز له الكلام، ولا من الأفعال ما يزيد على ما يحتاج إليه.

الرابع: قال الشيخ أبو إسحاق: (إذا قال لامراته: أنت طالق ليلة القدر، وكان مضي من العشر شيء، لم تطلق إلى السنة الثانية في مثل وقت التعليق؛ لأنه حينئذ يتحقق وجود ليلة القدر، وأما إن كان قبل مضي العشر طلقت انتهائه)<sup>(٢)</sup>.

وحكى الغزالي عن الشافعي رضي الله تعالى عنه أنه لو قال في نصف مصدر: «أمرأتي طالق ليلة القدر» لم تطلق ما لم تقضي سنة؛ لأن كونها في جميع الشهر محتمل، والطلاق لا يقع بالشك<sup>(٣)</sup>.

وكلام الشيخ هو الصحيح في هذه المسألة، وعليه نقل الجماعة بحب الشامل<sup>(٤)</sup> وغيره، وهذه الحكاية التي حكاها الغزالي حكاية شاذة، وحكى هو عن الشافعي قبل هذه الحكاية انحصار ليلة القدر في العشر<sup>(٥)</sup>! وقد قال إمام الحرمين: يقع بغلبة الظن<sup>(٦)</sup>.

(١) يُنظر: الوسيط ١٥٦/٢.

(٢) يُنظر: المذهب ٣٤٨/١.

(٣) يُنظر: الوسيط ٥٦١/٢.

(٤) ابن الصبّاح، وكتابه هذا حُقق في الجامعة الإسلامية بالمدينة النبوية.

(٥) المصدر السابق ٥٥٩/٢.

(٦) يُنظر: نهاية المطلب ٧٧-٧٩.

الخامس: قال الغزالي في العطشان المضطر، له شرب الخمر؛ لأن زوال العطش متيقن<sup>(١)</sup>.

وقال الشيخ أبو إسحاق: أنها تزيد في التهاب العطش<sup>(٢)</sup>.

وعلم اليقين في هذا موقف على التجربة، والله سبحانه أعلم.

والحمد لله وحده، وصلى الله على أكمل خلقه عبده ورسوله سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.




---

(١) يُنظر: الوسيط ١٦٩/٧.

(٢) يُنظر: المذهب ٤٥٦/١.

مُخْتَصَرُ عِلَلِ الْفَقْرِ لِأَبِي إِسْحَاقَ الشَّيرَازِيِّ

لِمَجْهُولٍ

تَحْقِيقُ

مُحَمَّدَ بْنَ عَلِيِّ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْحُمَيْدِيِّ

دَارُ الْإِسْلَامِ

## تمهيد

علم علل الفقه علمٌ لا يظاله إلا من وصل في العلم مائة عتبة، والإمام  
إبراهيم بن علي الفيروزي الشيرازي (ت ٤٧٦ هـ) "بلغ من العلم والمعرفة  
ما لو صله لأن يكون شيخ المذهب، ومن بعده عالة عليه في الفقه، فلا يعرفون  
سواه من دقق الفقه ويؤلف في عوبصه من العلل والدقائق

### وصف الرسالة:

قال ابن الصلاح في طبقاته عن أبي إسحاق الشيرازي: وصف في الأصول  
مروغ والخلاف والمذهب كتباً، أضحت للدين والإسلام أنجماً وشهاباً  
غيره مثله، فكتب الإمام لم أجد من نص على حصرها بعدد معين، بل  
من ترحم له ذكر أنه صنف تصانيف سارت بها الركبان، وعليه: فإن هذا  
ل للإمام أبي إسحاق وإن لم يذكره مترجموه؛ لأسباب:

- ١ - النص على نسبته له في عايشة المخطوط، والخط فيه عتيق.
- ٢ - التصريح باسمه في بداية المخطوط، ونسبته له، فقد قال مُختصره:  
فتمت على كراسة في علل الفقه للشيخ أبي إسحاق الشيرازي فليحت  
أكثرها».

(١) تُنظر ترجمته في: طبقات ابن الصلاح ٣٠٤/١، طبقات السكي ٢١٥/٤، طبقات ابن  
قاضي شهبة ٢٣٨/١.

٣- قد يكون عدم ذكرها في معرض مؤلفاته بسبب صغر حجمها؛  
فالمختصر ذكرها «كُراسَة» والكُراسَة تقع في عشر ورقات<sup>(١)</sup>.

٤- نسبت له في الفهارس تبعاً لوصف المخطوط، كما في فهرس آل البيت برقم (١٤٨٠)، وخرانة التراث برقم (٣٢١٦٥)، وأحطاً بعض محققي كُتب الإمام الشيرازي فذكروا أن للشيرازي «مختصر علل الفقه» والصواب أنه «علل الفقه» والموجود منه مختصره هذا.

وصف النسخة: تقع في ورقتين (و٦ب-٨ب)

مصدر النسخة: مكتبة الدولة / برلين (٢ / ٤٩٨٠) Pm.٢٣٦

(و٦ب-٨ب)، فهرس مكتبة الدولة ٤ / ٣٤٩.

ليس عليها تاريخ نسخ.

وسرت في عملي على هذه الرسالة كسابقتها.

(١) يُنظر: علم الاكتناء ص ١٨٨.

بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله رب العالمين وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه  
 وبعد فقد وقفت على كرامته في علمه الغني للسمع والابصار الشريفة  
 فالحصن الكرمي وها هو وما هو مني الالهة مسالط بحب القطع بسيرة الثمار  
 الرطبة والطعام الرطب وجميع ما يتولد وان كان اصله الا باعداد الخلف فتمت  
 يصان ويحلى من دخل النقب وما دونه في حاله خارج النقب المساح او رماه اليه  
 وعلى من اخذ من داخل النقب بان ادخله فشاو ما كان رقيقه وضعه قرب  
 السب والضمائم عليها في المسالط ولا يسقط القطع الواجب بشرطه على من  
 يا قبيته يغيب ثم يقتضيه قبل القطع ولا يمر من نصيبا ثم ملكه ولا على العبد الا في  
 والضعف والبساق والحق من ثياب الكعبة ولا على من طعت يمينه بسيرة  
 سعة من سوا كانت العين المسروقة او لا في المسروقة ثانيا او مرأى ولا على فاقه  
 من او تخلصه بل تقطع بكاه في المسالط ولا يسقط على السيد اذا  
 كان رويها او احدا او قريشا ليس بوالد ولا اولاد ولا اذا كان توجر الكرم ولو  
 تغير اليه او متستما في احد القولين ولا اذا كان المسروق عبدا صغيرا  
 يمينه نصاب والعلم في هذه المسالط اخرج نصيبا كاملا من حرز منته  
 لا يشبهه له فيه والسابق من اهل القطع فوجب القطع اصله موضع وفان سطر  
 سطر فرتيم لمقد ما فوجد في صلته ثم سطر صلته في مسحا صاعدا في  
 في صلته لا سطر على المذهب في استمع الصلاة مريض ثم فذر على القعود والعلم  
 في سطر في استمع الصلاة عرايا ثم وجد المستر في اوقات ثم تلقى المراء  
 وصلى الظهر في بيته ثم سعى الى الجمعة لا يتطهر الطهر دخل عليه وقت العصر وهو  
 في صلاة الجمعة بطلها طهر او لا يتطهر صلته في غسقت المراء وفي الصلاة ورأس  
 سكون في سرته ولا يتطهر صلته خلافا لابي حنيفة والعلم في الجمع صلاة  
 في بعدها في وقتها ونفس الحكم اصله غير مختلف فيه مسالط في سطر لما في رط  
 صلته في سطر في الاعادة في اصح القولين اخطا في العلم ثم يتن اخطا بمرزمية  
 في القولين تحري المظهر في اصح القولين ثعبان بمرزمية القضاء في اصح القولين وقع المراء  
 في رفاة غنبا بمرزمية القضاء في اصح القولين في العلم في الجمع نفس له من يخط  
 في من مثله في القضاء في عليه الاعادة او فلا يعتد له بامضي اصله بهكم اذا  
 في القضاء مسالط كان له عبد للتجارة فجار عليه امور وجب فيه ركا  
 لعمارة

حيث قال تجزى الكافر في لآنه بكيفه يعقق ومن أحكم أصله العنق في كمان القتل  
 وأنه أعلم أننى ما كمنته من كتاب العنق للشيخ أبي إسحاق وتركته أكثر لأن أهم  
 ما رأيت فيه ما ذكرته هنا وهو القسم الأول منه فانه جعل فيه قسمين لما ورد فيه  
 خمسة اقوال من المسائل ولما ورد فيه أربعة اقوال ولما ورد فيه ثلاثة وقسم لبعض  
 الأعداد المعنوية شرعا كالاربعة وما شئت به وفيه غير ذلك وقد قسمنا الله لما يرضيه  
 عنا بمنه وكرمه أحمد وصلواته على سيدنا محمد وعلى اله وصحبه وسلامه  
 قوله كناية عن الأجل فربما القفا فانه يرفق القفا وعظم الرأس بالأضراس فاستدل به على بلاطة  
 الرجل وبلاطته على ما قال النبي عرم بعدى ابن حاتم حين قال عجمت الى عقالين ابيض واسود  
 فجعلتها تحت وسادتي فكنت اقوم من الليل وانظر اليهما فلا يبين الا بغير من الاسود  
 فلما أصبحت عدت الى رسول الله عرم فاجبت ففكرت ويرى انتم ليربض القفا فما  
 ذاك بياض النهار وسواد الليل فعرض النبي عرم لما ذكره شرح مقتضى  
 الكتاب سماه صاحبه باللع الغضه من كلام أبي الحسن الموسوي النقيب قال من هو ان  
 الدنيا على الله أن اخرج ما ليس من خباياها واطايبها مراضاها فخرج الذهب  
 والفضة من محارمها والمك من رفاقها والغبر من روثها والعسل من ذبابها والسكر  
 من قصبها واخرج من كل شيء مدوده والاسنان من نطقها قدح فيا ركاها  
 رب القدح اسقى وقد نظم بعض هذا المعنى في ابیات بدم في الدنيا وتغرى لامية  
 المومنين على الرحى طالب بارضى الله سارع عنه قال فيها  
 فخير لبا سرك نفثات دود وخير شراها قرق الزباب  
 واشهى ما ينال الموت فيها مبال في مبال مستطاب  
 الماء ضمتني القنديل انما ربيت شجرة نك فابن الادب ثم ترفع على  
 فيقول الزينة انت في رفاضي الانهار تجرى على طريق السلامة  
 وانما صيرت على العصور وطحن البرحاد بالصبور يرفع القدر  
 فيقول الماء الا انما انا الاصل فيقول الزينة استوي عليك  
 فانك لو قاربته الصباح انظني يا بعيد اعن المجامعة بهش



## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ، وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وَآلِهِ وَصَحْبِهِ

وَسَلَامٌ

عَلَيْهِمْ أَجْمَعِينَ، وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى كَرَمَةِ فِي عَدْلِ الْعَقْلِ لَشَيْخِ أَبِي إِسْحَاقَ الشِّيرَازِيِّ

وَصَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ، وَهَذَا هُوَ، وَمَا تَوْفِيقِي إِلَّا بِاللَّهِ.

مَنْ لَمْ يَحْبِطْ سُرْقَةَ شَمَرٍ نَارُضَةً، وَالْطَّعْمَ الرُّطْبَ، وَجَمِيعَ مَا

يَنْتَحِلُ فِيهِ، وَهَذَا لِمَنْ حَقَّ، إِذَا دَعَتْ قِيَمَتَهُ نَصِيًّا، وَعَلَى مَنْ دَخَلَ الثَّقَبَ

وَيُؤَيِّدُ فِيهِ، حَارِجَ ثَقَبِ الْفَتَى، أَوْ رَمَاهُ فِيهِ، وَعَلَى مَنْ أَحَدٌ مِنْ دَخَلَ

ثَقَبًا، وَهَذَا يَدْعُو فَتَوَرَّعَ كَانَ رَفِيقَهُ وَضَعَهُ بِقَرَبِ ثَقَبٍ، وَالْمُضْمَنُ

عَلَيْهِمْ فِي ثَلَاثٍ، وَلَا يَسْفُطُ الْفَتَى الْوَاجِبَ بِشَرْطِهِ عَقْنُ مَرْقٍ مَا

قِيَمَتُهُ عَدْلٌ، وَهَذَا فِي ثَقَبٍ، وَلَا عَقْنُ مَرْقٍ بِصَافِيَا ثُمَّ مَلَكَهُ، وَلَا عَنِ

عَدْلٍ، وَهَذَا فِي ثَقَبٍ، وَلَا مَرْقٍ مِنْ ثَقَبِ الْكَعْبَةِ، وَلَا عَقْنُ قَطْعَتِ

يَمِينِهِ، وَهَذَا مَرْقٍ كَانَتْ الْعَيْنُ الْمَسْرُوقَةُ أَوْ لَا هِيَ الْمَسْرُوقَةُ ثَقَبٌ أَوْ

غَيْرُهُ، عَنْ وَقْدِ الْيَمِينِ أَوْ نَقَصِهِ، بَلْ تَقْطَعُ بِسَارِهِ فِي الْمَسْأَلِ

مَنْ لَمْ يَحْبِطْ سُرْقَةَ شَمَرٍ نَارُضَةً، وَالْطَّعْمَ الرُّطْبَ، وَجَمِيعَ مَا

الثلاث، ولا يسقط عن اليسار إذا كان زوجًا أو أخًا أو قريبًا ليس بوالد ولا ولد، ولا إذا كان مؤجرًا للحرز أو معيرًا له أو مستأمنًا في أحد القولين، ولا إذا كان المسروق عبدًا صغيرًا قيمته نصاب.

والعلة في هذه المسائل كلها: أخرج نصابًا كاملاً من حرز مثله، لا شبهة له فيه، والسارق من أهل القطع، فوجب القطع، أصله موضع وفاق.

مسائل: مسافر تيمم لفقد ماء فوحده في صلاته لم تبطل صلاته.

مستحاضة انقطع دمها في صلاتها لا تبطل على المذهب.

استفتح الصلاة مريضًا ثم قدر على القعود والقيام لا تطل.

استمتع الصلاة عريانًا ثم وجد السترة، أو أقميًا ثم تلقن القراءة، أو صلى الظهر في بيته ثم سعى إلى الجمعة، لا تطل الظهر.

دخل عليه العصر وهو في صلاة الجمعة، يقلبها ظهرًا ولا تبطل صلاته.

عنقت المرأة وهي في الصلاة ورأسها مكشوف، سترته ولا تبطل صلاتها، خلافًا لأبي حنيفة<sup>(١)</sup>.

والعلة في الجميع: صلاة صحَّ عقدُها في وقتها...<sup>(٢)</sup> الحكم أصله غير مختلف فيه.

(١) يُنظر: التجريد للقدوري ١/ ٤٦٠.

(٢) هنا كلمة ضرب عليها ووضع حرف طاء، وفي الحاشية: غير. وفهمت منها أنها

محذوفة، ويحذفها لا يضطرب السياق، وهذا رسمها: عبر صحَّ عقدُها في وقتها وفهم الحكم مكتوف سرية ولا يظن

مسائل: نسي الماء في رحله صلى بالتيمم، تجب الإعادة في أصح

نقولين

حظ في لقلة ثم تيقن الخطأ، يلزمه الإعادة في أصح القولين

بحرئى نمطمور فصام شعبان، يلزمه القضاء في أصح القولين.

دفع تركاة إلى فقير فان غيباً، يلزمه القضاء في أصح القولين.

ومعة في الجميع: نعين له نفس<sup>(١)</sup> الخطأ فيما يأمر مثله في انقضاء؛

يجب عليه لإعادة، أو فلا يعتد له بما مضى، أصله الحاكم إذا حالف النص

في نفسه

من كان له عيد للتجارة فحال عليه الحول وجب فيه زكاة/ شجرة [٦]

وردة

يجب على الجد أن يخرج زكاة الفطر عن ولد وئده المعسر الصغير.

يجب على الابن المومر فطرة الأب والجد المعسرين.

يجب على الزوج فطرة زوجته.

يجب على المشتركين في عيد فطرته، خلاف لأبي حنيفة.

يجب على السيد فطرة عبده، خلاف لداود بن عني<sup>(٢)</sup>.

(١) هكذا قرأته، وهذا مذهب الجمهور نفي له من الأصل

(٢) ينظر: التجريد للقدوري ١١٥٤/٣.

(٣) ينظر: المحلى ٩/٤

والعلة في الجميع: شحصر من أهل (الطهارة) يلزمه نفقة شخص من أهل  
الطهارة فتلزمه فطرته مع القدرة.

أصله موضع وفاق.

مسائل: داوى حرقه فوصل الدواء إلى جوفه أفطر.

كان بين أسنانه ما يجري به الريق، فإن رذّه قصداً أفطر.

أدخل في إحليله شيئاً أفطر.

وصلت ضعنة إلى جوفه وإن لم تنفذ أفطر، خلافاً لأبي حنيفة<sup>(١)</sup>.

بلع حصاة أو بواة أو ما لا يؤكل ولا يشرب في العادة أفطر، خلافاً لأبي  
طلحة والحسن بن صالح بن حي<sup>(٢)</sup>.

الحقنة تفطر، خلافاً لمالك حيث قال: القليل لا يفطر، وقال ابن صالح:  
لا يفطر غير ما يصل إلى الفم<sup>(٣)</sup>.

والعلة في الجميع: أنه ذاكراً لصومه، وصل إلى جوفه باختياره ما يمكن  
الاحتراز منه غالباً.

أصله موضع وفاق مع كل طائفة.

(١) يُنظر المبوط للرخي ٩٨/٣.

(٢) يُنظر: حاشية ابن عابدين ٤٠٣/٢.

(٣) يُنظر: مواهب الجليل ٤٢٤/٢-٤٢٥.

مسائل لا يعتق غير النصارى والمجوسيين، خلاف لأبي حنيفة  
 يجوز تكريم غير النصارى والمجوسيين، خلاف له، حيث قد ذكر  
 في رجم معمره<sup>١</sup>  
 لا تحب عفة غير النصارى والمجوسيين بعصبة عيسى عليه السلام، خلاف له،  
 منه<sup>٢</sup>  
 إذا سرق غير النصارى والمجوسيين بعصبة عيسى عليه السلام، خلاف له،  
 منه<sup>٣</sup>

والعلة في الجميع فرقة لا تمنع قور شهادة غير حكم

أصله موضع ليدق

مسائل أصح نحر وهو مدمع لله برأ مع الله، فعليه تكفيرة  
 وضئ في يوم من رمضان له وضئ في يوم آخر برأه تكفيرة متى سوية تكفر  
 عن ذلوت وأنه يكفر.

كبر روحه على نوط، فخر ونزمت تكفيرة ولا تكفيرة عليه

نوط وجب عليه تكفيرة خلاف لأبي حنيفة

(١) يُنظر: المبسوط ٥/٢٢٣

(٢) يُنظر: التحرير والتنوير ١٠/٤٠٢

(٣) يُنظر: المبسوط ٣٠/٢٥٧.

(٤) يُنظر: المحيط البرهني ٤/١٩.

(٥) يُنظر: المعوي ٣/٤٣٦ فقد يفر على هذه مسألة ويقر خلاف من حمله.

العلة في الجميع: أنه أفسد، ومع صحة صوم يوم من رمضان بجماع ثم به فلزمته الكفارة.

مسائل: أصاب أسفل الخف نجاسة فدلّكه بالأرض لم يسقط في أصح القولين.

جلد الميتة لا يطهر بالشمس والتراب.

الشيء الصقيل إذا أصابته نجاسة لم يطهر بالشمس والمسخ.

الأرض إذا أصابته نجاسة لا تطهر بالشمس والريح، خلافاً لأبي حنيفة<sup>(١)</sup>.

العلة: أنه محل نجس فلم يطهر بالشمس كالثوب.

مسائل: إقرار الصبي لا يصح، وبيعه، وشراءه، ومكاتبته.

العلة فيه: أنه غير مكلف، أصله المجنون.

مسائل: كاتب أمته ثم افصح العقد بينهما لم يجز له وطؤها حتى يستبرئ رحمها، وكذلك الأمة المطلقة، وكذلك ارتد أحدهما ثم عاد إلى الإسلام، خلافاً لأبي حنيفة<sup>(٢)</sup>.

[٧ب] إذا ابتاع جارية/ يجب على المشتري الاستبراء، خلافاً لعثمان البتي<sup>(٣)</sup>، حيث يقول: يجب الاستبراء على البائع<sup>(٤)</sup>.

(١) يُنظر: المحيط البرهاني ١/ ٢٠٥، البحر الرائق ١/ ٢٣٨.

(٢) يُنظر: المبسوط ١٣/ ١٤٩.

(٣) عثمان البتي، أبو عمر، فقيه البصرة، يَباعُ البُتوت - الأَكسية الغليظة - حَدَث عن

أنس بن مالك، والشعبي، والحسن، وعنه: شعبة، وسفيان، وثقه أحمد، والدارقطني.

يُنظر: طبقات ابن سعد ٧/ ١٩١، سير أعلام النبلاء ٦/ ١٤٨.

(٤) يُنظر: تبين الحقائق شرح كنز الدقائق ٦/ ٢١.

العلة: حارية مملكت الثمن كانت محرمة عليه فلم يحز له وطنها إلا بعد لاستبراء كما لو سباهها.

مسائل: أماد زوجته فيحوز له أن يتزوج بأختها، وإن لم تنقض عدة مضفة، ولا يحب للحائل البائن نفقة في العدة، ولا يلحق المحلثة الطلاق لا في العدة ولا بعدها، خلافاً لأبي حنيفة<sup>(١)</sup>.

العلة: أنها بائن، وعين الحكم أصله إذا انفقت العدة.

مسائل: الطهارة وإزالة النجاسة شرط في صحة الطواف إذا كسر الطواف لم يعتد به.

إذا ترك بعض أعداده لم يعتد به وإن أتى بالأكثر، خلافاً لأبي حنيفة، حيث يقول: يجبر بالدم<sup>(٢)</sup>.

العلة فيه: أنها عادة تعتقر إلى البية، وعين الحكم أصلها الصلاة

مسائل: لا يجوز إخراج القيمة في ركة المال، ولا ركة المظروء ولا في شيء من الكفارات.

العلة: مال يخرج عمل وجه الطهارة فلم يجز أن يستقل عنه إلى القيمة كالعتق.

مسائل: لا يسقط فرض الطهارة بالماء عمن أكثر يده حريح

(١) يُطهر المحيط الرهاوي ٣/٢٠٦٠٧٨، حاشية ابن عدي ٣/٣٠٧

(٢) نفقه عنه الماوردي في الحاوي ٢/١٥٠، ونقض عليه في المحيط الرهاوي ٢/٤٦١ ونقل الخلاف مع الشافعي.

إذا كان به مرض لا يحرف من استعمال الماء الثلث، وإيما يحرف فقول  
 المرحس وشدة الصى له يحرفه في أصح القولين  
 وحدث ماء لا يكفيه لجميع أعضائه وحب عليه استعماله لتقدر الذي يحد  
 من الماء في أصح القولين، خلافاً لأبي حنيفة  
 العلة: طاهر لا يحلف الثلث من استعمال قدره الموضوء. أصله موضع  
 الوفاق.

مسائل استأجر أرض لغراس مدة فغرس وانقضت الحدة، لم يكن  
 لصاحب الأرض أن يجبره على قلعه بما يستضر به ويدفع أرض النقص.

أعاده أرضاً ليغرس فيها فغرس.

اشترى أرضاً فيها شفعة فغرس.

المسألان كالإحارة، خلافاً لأبي حنيفة في الشفعة<sup>(١)</sup>.

العلة فيه: غراس صادف ماذونا فيه لم يشترط على الغراس قلعه فلم  
 يجبر عليه بما يستضر به. أصله موضع وفاق.

مسائل: اشترك جماعة في النقب واستخراج المتاع من الحرز، ولم يبلغ  
 ما يحص كل واحد نصاباً، والمجموع أكثر من نصاب، لم يلزمهم القطع،  
 خلافاً لمالك<sup>(٢)</sup>.

(١) يُنظر: حاشية ابن عابدين ١/٢٤٨.

(٢) يُنظر: الفتاوى الهندية ٥/٣٤٦.

(٣) يُنظر: المدونة ٤/٥٣٢.



شرك جماعة في النقب ودحنوا وأحرج كل واحد منهم ثبت ممرّدًا  
عثر لحكمه لكل واحد منهم نفسه، خلافاً لأبي حنيفة، حيث قال يصم من  
أحرج بعضه بنى بعض فإن منع نصاباً يبرأ فقطع

اشترك جماعة في النقب ودحنوا وأحرج بعضهم ونه يحرج بعضهم، لا  
تضع على من نه يحرج، خلافاً لأبي حنيفة حيث قال: إذا منع ما يحص كل  
واحد نصاباً من المروق قطعوا<sup>(١)</sup>.

العلة: سرقة لم تبلغ نصاباً فلم يبرأ فقطع، كما لو انفراد أو واحد سرقة  
دون النصاب.

مسائل: ملك محرّم له من نسب أو رضاع فوطئها عدت بالتحريم ثم  
الحد/ في أصح القولين.

استأجرها للوطء ووطئها لزمه الحد.

نكح محرماً ووطئها عاتماً بالتحريم ثم نه الحد، خلافاً لأبي حنيفة  
العلة: سبب لا يستباح به الوطء بحال فلم يؤثر في إسقاط الحد، كما لو  
استأجرها لتخير فوطئها.

مسائل: قال: أنت طالق ملء مكة، أو ملء المدينة طلق طقة ربيعة،  
وعند أبي حنيفة بائنة<sup>(٢)</sup>.

(١) يُنظر فتح القدير نكاح ابن الهمام ٣٨٩/٥

(٢) يُنظر: المصدر السابق ٢٦٦/٥.

(٣) يُنظر المصدر السابق ٥١/٤، حاشية ابن عدي ٣٠٧٧

قال: أنت طالق أشد أو أكثر الطلاق، أو أعرض أو أطول، فكذاك.

نوى بالكنايات الظاهرة طلقة، كانت رجعية.

العلة: طلاق مجرد صدف اعتدادًا قبل استيفاء العدد، فوجب أن يكون رجعيًا، أو فوجب ألا يقطع الرجعة كما لو قال: أنت طالق.

مسائل: قل: أنت خلية، عُقِيب ذكر الطلاق، ولم ينوها طلاقًا لم يقع الطلاق، خلافًا لأبي حنيفة، حيث يقول: بائنة<sup>(١)</sup>.

خاطبها بكناية باطنة، فكذاك<sup>(٢)</sup>.

مسألان: يصح وصية المراهق، وتديره في أصح القولين؛ لأنه يجوز الحجر عليه لحظ نفسه، فإذا صحت صلاته صح تديره كالمحجور عليه للسهة.

مسألان: يقضى باليمين والشاهد في الأموال، خلافًا لأبي حنيفة<sup>(٣)</sup>.

نكل المدعى عليه عن اليمين ردّت اليمين على المدعى، فإذا حلف يُحكم له، خلافًا لأبي حنيفة حيث قال: لا ترد اليمين عليه بحال؛ لأنه أحد المتداعين فجاز أن تثبت اليمين في جنبته ابتداء كالمدعى عليه<sup>(٤)</sup>.

(١) يُنظر: حاشية ابن عابدين ٢٩٩/٣.

(٢) ما يباين بمقدار سطرين، كأنه يُنقص لكتابة علة المسألة.

(٣) يُنظر: فتح القدير ١٧٣/٨.

(٤) يُنظر: تبين الحقائق ٢٩٥/٤.

مستنداً ذكره على إطلاق أو فعل محذوف عليه مسبباً له بحسب.  
 وهو حمزة لأنه نطق محمول عليه بغير حق فله بزمه به حكم  
 به لاق.

نصه إذا أكره على كلمة الكفر.

مسائل شذرى أمة قد وظنها النفع، ثم يحل له وظنها إجماعاً قبل  
 الاستبراء.

وكذلك لا يجوز ترويحها قبل الاستبراء، ولا أن يعرضها ثم يتروح بها قبل  
 الاستبراء خلافاً لأبي حنيفة<sup>(١)</sup>.

العلة وظنت وظناً له حرمة فلم يحل لعبير الواطن وظنها قبل الاستبراء  
 كالحرة

مسائلان: التَّوْحُورُ<sup>(٢)</sup> والسَّعُوطُ<sup>(٣)</sup> يُحَرِّمَانِ، خلافاً لداود وعطاء<sup>(٤)</sup>.

(١) يُنظر: حاشية ابن عابدين ٧٠٩/٣.

(٢) يُنظر: فتح القدير ٢٤٤/٣.

(٣) التَّوْحُورُ هو: وضع الدواء وسط الفم.

يُنظر: لسان العرب ٢٧٩/٥.

(٤) السَّعُوطُ يكون في الأنف، أسقطه الدواء أدخله أذنه.

يُنظر: لسان العرب ٣١٤/٧.

(٥) يُنظر: المحلى لابن حزم ١٨٦/١٠.

وكذلك الحقنة باللبن تُحرَّم<sup>(١)</sup>، خلافاً لمالك<sup>(٢)</sup> وأبي حنيفة<sup>(٣)</sup>.

العلة: عدد مخصوص من لبن مخصوص حصل في جوفه في زمان مخصوص.

مسألتان: لا تجب كفارة الظهار إلا بالظهار والعود، وهو أن يمسكها بعد الظهار مع قدرته على الطلاق زماناً يمكنه فيه الطلاق خلافاً لأبي حنيفة حيث قال: لا تثبت كفارة الظهار في الذمة.

[٨ب] لا يجزئ في كفارة الظهار إلا رقبة مؤمنة خلافاً لأبي حنيفة<sup>(٤)</sup> / حيث قال: تجزئ الكافرة؛ لأنه تكثير يعتق، وعين الحكم أصله العتق في كفارة القتل. والله أعلم.

انتهى ما لحصته من كتاب العلل للشيخ أبي إسحاق، وتركت أكثره؛ لأن أهم ما رأيته فيه ما ذكرته هنا، وهو القسم الأول منه، فإنه جعل فيه قسمًا لما ورد فيه خمسة أقوال من المسائل، ولما ورد فيه أربعة أقوال، ولما ورد فيه ثلاثة، وقسمًا لبعض الأعداد المعتبرة شرعًا كالأربعين، وما أشبهها، وفيه غير ذلك وفقنا الله لما يرضيه عنا بمنه وكرمه.

الحمد لله وصلواته على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

(١) يُنظر تفصيل المسألة في المغني لابن قدامة ٨ / ١٧٤.

(٢) يُنظر: المدونة ٢ / ٢٩٥.

(٣) يُنظر: مدائع الصنائع ٩ / ٤، وقال: أنها الرواية المشهورة ثم قال وروي عن

محمد بن الحسن - أنها تحرم وتفصيل ذلك في الأصل لمحمد بن الحسن ٤ / ٣٧٠.

(٤) يُنظر: الهداية ٢ / ٢٦٦، فتح القدير ٥ / ٨٠.

## فهرس المصادر والمراجع

- ١- حاتم، بن نسي، نسخة خمسة عشر، ١٠٠٠ م، دار الكتب العلمية، بيروت.
- ٢- ابن أبي عمير، دار المعرفة - بيروت، دار الكتب العلمية، ١٤١٠ هـ.
- ٣- ابن عبد الله، تحقيق محمد معصومي وأخريين، دار الكتب العلمية، بيروت.
- ٤- ابن عبد الله، في ترتيب شريع، مكتبة دار الكتب العلمية، نسخة ثانية، ١٤١٠ هـ.
- ٥- ابن عبد الله، بن أبي عمير، تحقيق أحمد غزوي، دار الكتب العلمية، ١٤١٠ هـ.
- ٦- ابن عبد الله، بن أبي عمير، دار الكتب العلمية، بيروت.
- ٧- ابن عبد الله، بن أبي عمير، دار الكتب العلمية، بيروت.
- ٨- ابن عبد الله، بن أبي عمير، دار الكتب العلمية، بيروت.
- ٩- ابن عبد الله، بن أبي عمير، دار الكتب العلمية، بيروت.
- ١٠- ابن عبد الله، بن أبي عمير، دار الكتب العلمية، بيروت.
- ١١- ابن عبد الله، بن أبي عمير، دار الكتب العلمية، بيروت.
- ١٢- ابن عبد الله، بن أبي عمير، دار الكتب العلمية، بيروت.

- ١٣- تعظيم قدر الصلاة، شعرووي، تحقيق: عبد الرحيم العربي، مكتبة الدار، الحديدة المنورة، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ.
- ١٤- تهذيب، شعوي، تحقيق: عبد الموحود وعبي معوض، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ.
- ١٥- تحرير الفتاوى على نسبة ونسب ونحوي، لأسر ررعة العراقي، تحقيق: عبد الرحيم شعرووي، دار سمح، جدة، طبعة لأولى، ١٤٣٢هـ.
- ١٦- تفسير بن كثير، تحقيق: صامي سلامة، دار طيبة، الطبعة الثانية ١٤٢٠هـ.
- ١٧- تبين الحقائق، تربي، مطبعة لأميرية، بولاق، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٣١٣هـ.
- ١٨- الحوي لكبير، شعوردي، تحقيق: عبي معوض وعادل عبد الموجود، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ - ١٩٩٩م، دار الكتب العلمية، بيروت.
- ١٩- حاشية اس عدي، دار لفكر، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤١٢هـ.
- ٢٠- الدارس في تاريخ المدارس، لسعيمي، تحقيق: إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ.
- ٢١- ذيل مرآة الزمان، لليوني، بعية: وزارة التحقيقات الحكومية والأمر الثقافية للحكومة الهدي، دار الكتب الإسلامي، القاهرة، الطبعة الثانية، ١٤١٣هـ.
- ٢٢- روضة الطالب، لسووي، تحقيق: رهبر الشاويش، المكتب الإسلامي، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤١٢هـ / ١٩٩١م.
- ٢٣- سنن الترمذي، تحقيق: أحمد شاكرو.
- ٢٤- سنن أبي داود، تحقيق: شعيب الأرباؤوط، دار الرسالة، ١٤٣٠هـ.
- ٢٥- سنن اس ماحه، تحقيق: شعيب الأرباؤوط وعادل مرشد، دار الرسالة، الطبعة الأولى، ١٤٣٠هـ.

- ٢٦ - رفيعي، تحقيق: شعيب الأرنؤوط وأحريز، مؤسسة الرسالة، بيروت،  
صدده الأولى، ١٤٢٤ هـ.
- ٢٧ - كبرى، للبيهقي، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت  
س، الطبعة الثالثة، ١٤٢٤ هـ.
- ٢٨ - كبرى، للسانبي، تحقيق: حسن شلبي، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى،  
١٤٢٠ هـ.
- ٢٩ - علام، لسلا، للدهي، تحقيق: مجموعة من المحققين بإشراف الشيخ شعيب  
الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، الطبعة الثالثة، ١٤٠٥ هـ.
- ٣٠ - ح، نسة، للنعوي، تحقيق: شعيب الأرنؤوط ومحمد زهير الشاويش، المكتب  
الإسلامي، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠٣ هـ.
- ٣١ - سررات الذهب، لابن العماد الحنبلي، تحقيق: محمود الأرنؤوط، دار ابن كثير،  
دمشق - بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٦ هـ.
- ٣٢ - شرح مشكل الوسيط، لابن الصلاح، تحقيق: عبد المنعم بلال، دار كنوز إشبيلية،  
الطبعة الأولى، ١٤٣٢ هـ.
- ٣٣ - صحيح البخاري، تحقيق: زهير الناصر، دار طوق النجاة.
- ٣٤ - صحيح مسلم، تحقيق: زهير الناصر، دار طوق النجاة.
- ٣٥ - صحيح ابن حبان، ترتيب ابن بلبان الفارسي، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، مؤسسة  
الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٨ هـ.
- ٣٦ - طبقات الشافعية الكبرى، للسبكي، الطبعة الثانية، ١٤١٣ هـ هجر للطباعة والنشر،  
تحقيق: محمود الطناحي وعبد الفتاح الحلوي.
- ٣٧ - طبقات الشافعية، لابن قاضي شعبة، تحقيق: عبد العليم خان، الطبعة الأولى، عالم  
الكتب، بيروت، ١٤٠٧ هـ.

- ٣٨- طبقات الفقهاء، للشيرازي، تحقيق: إحسان عباس، الطبعة الأولى، ١٩٧٠م، دار  
الرائد العربي، بيروت.
- ٣٩- طبقات الشافعيين، لابن كثير، تحقيق: أحمد عمر هاشم وآخر، مكتبة الثقافة الدينية.
- ٤٠- طبقات ابن سعد، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت،  
الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ.
- ٤١- طبقات الفقهاء الشافعية، لابن الصلاح، تحقيق: محيي الدين علي، دار البشائر،  
الطبعة الأولى، ١٩٩٢م.
- ٤٢- العبر في خبر من غير، للذهبي، تحقيق: أبو هاجر بسوي، دار الكتب العلمية،  
بيروت.
- ٤٣- علم الاكتناء العربي الإسلامي، لقاسم السامرائي، مركز الملك فيصل، الرياض،  
الطبعة: الأولى، ٢٠٠١م.
- ٤٤- الغرر البهية في شرح البهجة الوردية، للأنصاري، المطبعة الميمنية، بدون طبعة  
وبدون تاريخ.
- ٤٥- فتح العزيز بشرح الوجيز، لعبد الكريم الرافعي، دار الفكر، بيروت.
- ٤٦- الفتاوى الهندية، لجنة علماء برئاسة نظام الدين البلخي، دار الفكر، الطبعة الثانية،  
١٣١٠هـ.
- ٤٧- فوات الوفيات، لابن شاکر، تحقيق: إحسان عباس، دار صادر، بيروت، الطبعة  
الأولى، ١٩٧٣م.
- ٤٨- فتح الباري، لابن حجر العسقلاني، دار المعرفة، بيروت، ١٣٧٩هـ.
- ٤٩- فتح القدير، للكمال ابن الهمام، دار الفكر، بدون طبعة وبدون تاريخ.
- ٥٠- كفاية الأخيار في حل غاية الاختصار، للحصني، تحقيق: علي بلطجي ومحمد وهي  
سليمان، دار الخير، دمشق، الطبعة الأولى، ١٩٩٤م.



- ٥١- كفاية السبيل، لابن الرفعة، تحقيق: مجدي باسلوم، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ٢٠٠٩م.
- ٥٢- لسان العرب، لابن منظور الأنصاري، الطبعة الثالثة، ١٤١٤هـ، دار صادر، بيروت.
- ٥٣- معجم تاريخ التراث الإسلامي في مكتبات العالم، تأليف: علي الرضا وأحمد طوران، دار العقبة، تركيا، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ.
- ٥٤- مختصر المزي، تحقيق: عبد الله الداغستاني، دار مدارج، ١٤٤٠هـ.
- ٥٥- مختصر سنن أبي داود، للمنزوي، تحقيق: محمد صبحي حلاق، مكتبة المعارف، الطبعة الأولى، ١٤٣٠هـ.
- ٥٦- المحيط البرهاني، للصدر الشهيد، تحقيق: عبد الكريم الجندي، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٤هـ.
- ٥٧- المدونة، للإمام مالك، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ١٤١٥هـ.
- ٥٨- المستدرک، للحاكم، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١١هـ.
- ٥٩- سند الإمام أحمد بن حنبل، تحقيق: شعيب الأرنؤوط وآخرين، مؤسسة الرسالة، الطبعة الثانية، ١٤٢٠هـ / ١٩٩٩م.
- ٦٠- المحلى بالآثار، لابن حزم، دار الفكر، بيروت، بدون طبعة وبدون تاريخ.
- ٦١- المبسوط، للسرخسي، دار المعرفة، بيروت، بدون طبعة، ١٤١٤هـ.
- ٦٢- المصنف، لابن أبي شيبة، تحقيق: محمد عوامة، دار القبلة.
- ٦٣- المعجم المختص، للذهبي، تحقيق: محمد الحبيب الهيلة، مكتبة الصديق، الطائف، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ.
- ٦٤- معرفة السنن والآثار، لليهقي، تحقيق: عبد المعطي قلعجي، جامعة الدراسات الإسلامية (كراتشي - باكستان)، دار قتيبة (دمشق - بيروت)، دار الوعي (حلب - دمشق)، دار الوفاء (المنصورة - القاهرة)، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ.

- ٦٥- المغني، لابن قدامة، الناشر: مكتبة القاهرة، الطبعة: بدون طبعة.
- ٦٦- مغني المحتاج، للشرييني، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ١٤١٥ هـ.
- ٦٧- مسند البزار، تحقيق: محفوظ الرحمن زين الله وآخرين، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، الطبعة الأولى، بدأت ١٩٨٨ م، وانتهت ٢٠٠٩ م.
- ٦٨- المراسيل، لأبي داود، تحقيق: شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٨ هـ.
- ٦٩- مواهب الجليل في شرح مختصر خليل، للحطاب، دار الفكر، الطبعة الثالثة، ١٤١٢ هـ.
- ٧٠- المجموع شرح المذهب، للنووي، دار الفكر، بيروت.
- ٧١- المذهب، للشيرازي، دار الكتب العلمية، بيروت.
- ٧٢- النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة، لابن تغري بردي، وزارة الثقافة والإرشاد القومي، دار الكتب، مصر.
- ٧٣- نهاية المطلب في دراية المذهب، لإمام الحرمين الجويني، تحقيق: عبد العظيم الديب، دار المنهاج، الطبعة الأولى، ١٤٢٨ هـ - ٢٠٠٧ م.
- ٧٤- الوسيط في المذهب، للغزالي، تحقيق: أحمد محمود إبراهيم ومحمد محمد تامر، دار السلام، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤١٧ هـ.
- الوافي بالوفيات، للصفدي، تحقيق: أحمد الأرناؤوط وتركبي مصطفى، دار إحياء التراث، بيروت، ١٤٢٠ هـ.

## فهرس الأعلام

٤٩ .....	الكرائيسي
٥٣ .....	الفوراني

## فهرس المحتويات

٧.....	ترجمة المؤلف
١٨.....	وصف النسخة الخطية، ومنهج التحقيق:
٢٠.....	منهج التحقيق:
٢٣.....	النص المحقق
٢٦.....	الباب الأول: في الإشكال على المذهب
٤٣.....	الباب الثاني: في المباحث المتعلقة بكلام الشيخين رحمهما الله تعالى
٥٥.....	مختصر علل الفقه لأبي إسحاق الشيرازي الشافعي
٥٧.....	تمهيد
٥٧.....	وصف الرسالة:
٦١.....	النص المحقق
٧٣.....	فهرس المصادر والمراجع
٧٨.....	فهرس الأعلام
٧٩.....	فهرس المحتويات